أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد السادس، العدد التاسع عشر (2015). ص ص 1-26

الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في المجتمع العماني

وفاء بنت سعيد بن مرهون المعمري(*)

الملخص: شهدت سلطنة عمان في العقود الثلاثة الأخيرة تحولات سريعة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تمخضت هذه التغيرات عن قفزة في الظروف المعيشية والتعليمية والخدمات الاجتماعية. وقد أدت ظروف عملية التحول إلى تغيرات عميقة وواضحة في الأسرة العمانية، وهذا التغير لم يصب شكل الأسرة فحسب بل امتد إلى أدوارها الاجتماعية، نتيجة ما أصاب النسق الأسري من اعتلال بفضل العديد من مظاهر عدم الاستقرار الزواجي. من هنا هدفت الدراسة إلى استكشاف أهم الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المطلقات والمطلقين في المجتمع العماني، وقد وزعت استبيانات عشوائية على (500) مطلق ومطلقة عمانيين لم يمر على طلاقهم أكثر من عشر سنوات، من مختلف محافظات السلطنة، وتمثلت أهم أسباب الطلاق في الأسباب العاطفية، والأسباب الأخلاقية، والأسباب الدينية، والأسباب الجنسية، وأسباب متعلقة بتدخل أهل الزوجين في شؤونهم، وأسباب اقتصادية، واسباب متعلقة بالسكن، واسباب متعلقة بوجود الأبناء، والنفور وعدم الأقناع بالآخر، وتعدد الزوجات. وتشير بيانات الدراسة بأن أول سبب لوقوع الطلاق لدى عينة المطلقات والمطلقين هي الأسباب العاطفية، وتمثل السبب الثاني في عينة المطلقات هي الأسباب الأخلاقية والدينية. أما السبب الثاني في عينة المطلقين فتمثل في وجود الابناء وإهمال المرأة لحقوق زوجها بعد الأنجاب. وتشير النتائج أيضاً أن السبب الثالث في حدوث الطلاق لدى عينة المطلقات هو وجود الأبناء وإهمال الزوجة لحقوق زوجها، أما عينة المطلقين فتمثل السبب الثالث في الأسباب الدينية، وأظهرت الدراسة أن السبب الرابع في حدوث الطلاق لدى عينة المطلقات هو الناحية النفسية، أما عينة المطلقين فتمثل السبب الرابع في التدخل الشديد من قبل أهل الزوجين في شؤونهم الأسرية.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الزواج، الأسرة، أسباب الطلاق، المطلق، المطلقة، المجتمع العماني.

Reasons for divorce from the perspective of divorced men and women in the Omani society

Wafaa Said Marhoon Almamari

Abstract: In the last three decades, Oman witnessed rapid transformations in various areas of economic and social life; these changes have been resulted from the sudden change in the living style, educational conditions and the social services. The transformation process conditions have led to deep and clear changes in the Omani family, and this change did not hurt only the form of the family but extended to social roles, as a result of what affected the traditional family in many aspects caused by the non-stable marriage. This study aimed to explore the leading causes of divorce from the perspective of divorced women and men in the Omani society. A survey has been distributed, which consisted of random questionnaires, to a certain group of divorced women and men (500 persons) who's divorcement's period did not pass 10 years, from various provinces in all over the Sultanate of Oman. The reasons of divorcement were mainly emotional, ethical, religious, sex, reasons related to the intervention of the couple's parents in their affairs, economic reasons, housing-related reasons, reasons related to the presence of children, escaping from each other and never appreciating others and polygamy. The study indicates that the first cause of divorcement in both groups (women and men) is the emotional reasons. The second cause in the women's group only was moral and religious reasons. On the contrary, the second cause in the men's group represents the presence of children and the neglecting of the wife's duties to her husband after birth. The results also indicate that the third reason for the women's group is also the presence of children and the neglecting of the wife's duties towards her husband, while the men's sample were religious reasons. The study finally showed that the fourth reason for the divorce to occur among the divorced women's sample of is the psychological side, the sample of divorced men showed that the fourth cause was the over-intervening by caused by couple's parents in the couple's family affairs.

Keywords: Divorce, Marriage, Divorced, Family, Divorce causes, Omani Society.

(*) قسم علم الاجتماع، الجامعة التونسية، تونس، wafaaalmamari@yahoo.com

المقدمة:

تمثل الأسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع، وكلما كانت العلاقات الأسرية والتماسك الأسري بين أعضاء الأسرة كبيراً كلما أدى ذلك إلى علاقات وروابط اجتماعية سليمة بين أفرادها في التعامل داخل الأسرة وفي المجتمع الأكبر. كما تعتبر الأسرة المؤسسة التربوية الأولى في المجتمع والتي ترعى أبناؤها وتعمل على تنشئتهم وتطبيعهم اجتماعيا عن طريق التنشئة الاجتماعية، لذلك تعتبر الأسرة أولى المؤسسات الاجتماعية ذات الدور الفعال المستمر في تنشئة أفرادها على النظم والعلاقات والضوابط الاجتماعية السائدة في المجتمع (مرسي كمال، 2008).

لذلك تكاد تجمع كاف الدراسات والبحوث الاجتماعية على حاجة الإنسان للأسرة في شتى مراحل حياته، التي تعلم منها دروس حياته. كما إن الإنسان لا يستطيع التوافق في حياته إلا من خلال النسق الأسري القائم على التفاعل الايجابي والسلوكيات المتوافقة، فالأسرة التي يكون قوامها الحب والتواصل والتناغم كفيلة بتخريج عقول منتجة وشخصيات متوازنة.

كما أن النسق الأسري سياق بالغ التفرد والخصوصية، فالأسرة ربما تكون المؤسسة الوحيدة التي ينتمي إليها الفرد ويكون على استعداد للتضحية بكل ما يملك من جهد ووقت ومال وخبرة في سبيلها. لذلك تتسم العلاقات بين أفراد الأسرة بالعمق والحساسية الشديدين على نحو يختلف عما يحدث في أي سياق آخر.

والأسرة بناء من العلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تربط بين أفرادها، وعلى رأسها طبيعة العلاقة بين الزوجين، ثم علاقة كل منهما بالأبناء كما يدخل في هذا البناء نوعية الصراع الذي قد ينشأ بين كل فرد وآخر داخل الأسرة. لذلك فإن تأثير الأسرة خطير على تكوين شخصيته فهي التي تعلمه الاتجاهات والقيم (مرسي صفاء،2008).

كما أن الأسرة شبكة من الاتصالات بين أعضائها وهذه الشبكة هي التي تحدد نوعية المناخ السائد في هذا النسق. وفي العصر الحالي تمر الأسرة بمتغيرات كبيرة في نوعها وكمها، وأهم هذه التغيرات هو غياب وجود سياق أسري كبير كالأسرة الممتدة التي كانت تعمل على حل الخلافات والمشكلات داخل الأسر الصغيرة. هذا فضلا عن الإحصاءات التي تشير إلى تزايد معدلات الطلاق في المجتمع، وكثرة تردد الناس على المحاكم لحل مشكلاتهم التي تعترض أسرهم. والأسرة خلال دورة حياتها قد تواجه مجموعة من الأزمات والمشكلات التي تضعف الروابط الاجتماعية بين أفرادها فتعرض حياة الأسرة للتصدع والتفكك مما يحرم الأبناء من الجو العائلي السليم والمناخ الصحي اللازم للتنشئة الاجتماعية السوية.

يعد الطلاق ظاهرة اجتماعية إنسانية فهي ظاهرة اجتماعية لكونها ذات علاقة بأهم مؤسسة اجتماعية في المجتمع، ولأنها ذات أثر بالغ في حياة الأسرة والأولاد لتأثيرها المباشر في عمليات التنشئة والتربية والتثقيف الاجتماعي. وهي إنسانية لكونها ظاهرة قديمة وحديثة تحدث بنسب مختلفة في جميع المجتمعات الإنسانية. ولأن هذه الظاهرة تأخذ صفة الاستمرارية فإن الأسباب لحدوثها متغيرة من مجتمع إلى آخر ومن جيل إلى جيل، وهذا التغير يخضع لمجموعة من الأسباب منها الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والصحية والتعليمية، والأسرية وغيرها.

ومن هنا نستطيع القول بأن ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية الجديرة بالاهتمام لأنها تؤثر على أداء الأسرة لمهامها وتؤثر على تكوينها الداخلي، واستقرارها الاجتماعي، كما أنها مصدر المسئولية الاجتماعية المناط بالأسرة لإنتاج أجيال مفيدة اجتماعيا وتعي واجباتها الاجتماعية والمستقبلية.

ولكن بسبب الطلاق الذي قد يؤدي إلى تفكك الأسرة، وإلى الانحرافات الإجرامية والأخلاقية المترتبة على هذه المشكلة معقدة الجوانب، ومع أنها تتطلب الحل السريع لأن لها آثار

سلبية على الرجل والمرأة والأطفال إلا أنها في بعض الأحيان تكون حلاً إيجابياً لاسيما عند استحالة استمرار الحياة بين الزوجين.

مشكلة الدراسة:

شهدت سلطنة عمان في العقود الثلاثة الأخيرة تحولات سريعة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تمخضت هذه التغيرات عن قفزة في الظروف المعيشية والتعليم والخدمات الاجتماعية. وقد أدت ظروف عملية التحول إلى تغيرات عميقة وواضحة في الأسرة العمانية، وهذا التغير لم يصب شكل الأسرة فحسب بل امتد إلى أدوارها الاجتماعية، نتيجة ما أصاب النسق الأسري من اعتلال بفضل العديد من مظاهر عدم الاستقرار الزواجي. وهنا يثار تساؤل حول أثر التحولات الاجتماعية المعاصرة التي شهدتها البلاد على استقرار الأسرة العمانية وما أهم مظاهر عدم الاستقرار الأسري انتشارا في سياق المجتمع العماني المعاصر؟

ويعدّ الطلاق أحد مظاهر عدم الاستقرار الزواجي واستحالة العشرة بين الزوجين، ويترتب عليه إنهاء الرابطة الزوجية. وعلى الرغم من أن الطلاق أبغض الحلال إلا أنه مباح شرعا لرفع الضرر عن أحد الزوجين أو كليهما. كما تعكس دراسة الطلاق طبيعة النسق البنائي للزواج وما يعتريه من عدم استقرار، حيث أن الزواج والطلاق وجهان لعملة واحدة يعكس كل منهما طابعا يتجسد من خلال الاتساق أو الاختلال داخل النسق الأسري؛ وهذا يسهم بدوره في استقرار أو عدم استقرار النسق القرابي، حيث يعتبر الطلاق حالة من اختلال التوازن، نتيجة الانحراف عن نسق المعايير الخاصة بالحياة الزوجية والقواعد المنظمة لها سواء كانت تشريعية، ثقافية، اجتماعية واقتصادية (النبلاوي، 1991).

وإذا تطرقنا إلى نسب الطلاق في المجتمع العماني، هنا تشير البيانات الصادرة عن تعداد 2003 أن نسبة الطلاق بلغت (2,88%) (وزارة الاقتصاد الوطني، 2003)، أي حوالي 29 في الألف من السكان ممن في سن الزواج، وانخفضت نسبة الطلاق نوعا في تعداد 2010 حيث سجلت ما يقرب من (2%)، أي حوالي 20 في الألف، وهذا المؤشر مرتفع نسبيا في سياق المجتمع العماني المعاصر، الذي ما يزال يدعم ويحافظ على استقرار الأسرة في سياق الأعراف الاجتماعية والمعايير الثقافية. وعلى جانب أخر، وبمقارنة شهادات الطلاق مع وثائق الزواج خلال عام 2009، يتبين أن نسبة إصدار شهادات الطلاق بلغت (10%) مقارنة بعدد وثائق الزواج الصادرة. وهذه البيانات ذات دلالة اجتماعية تحتاج لمزيد من الدراسة سواء على مستوى الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالطلاق، أو بأعداد المطلقين. ففي عام 2008 انخفضت نسبة الطلاق للزواج إلى (9,6%)، ثم عاودت الارتفاع قليلا في عام 2009 (10%). (مركز الاحصاء الوطني،2010).

وهذا من غير شك دليل على عدم شمول كافة حالات الطلاق في الإحصاءات الرسمية، حيث مازال هناك وثائق للزواج وشهادات للطلاق لا تسجل رسميا إلا في حالات ضرورية تتمثل في استكمال أو استيفاء بيانات كشروط للحصول على خدمات مختلفة كراتب الضمان الاجتماعي، أو الحصول على أراضي على سبيل المثال. ومن ثم هناك العديد من حالات الطلاق غير مشموله في التعدادات، فضلا عن العديد من حالات التفكك الأسري أو من يعايشون أنماط أسر متصدعة، ذات آثار نفسية واجتماعية ومادية مدمرة للأسرة وأعضائها.

وعلاوة على ذلك، لم تتضمن البيانات الرسمية معلومات تفصيلية حول ظاهرة الطلاق في السلطنة، مما يؤكد أهمية إجراء دراسة ميدانية حول واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع العماني المعاصر للاعتبارات الآتية: عدم توفر إحصائيات فعلية حول حجم الظاهرة، وأسبابها، والفئة العمرية الأكثر تعرضا للطلاق، وموقف المجتمع المحلي من الطلاق والمطلقات. هذا فضلا عن أنه لم تجرى دراسة عن ظاهرة الطلاق على مستوى السلطنة.

وبناء على ما تقدم، تعد دراسة واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع العماني المعاصر مطلبا ضروريا؛ للوقوف على معدلاته وأسبابه والآثار المترتبة عليه في مقابل رصد التدخلات المجتمعية سواء الحكومية أو من القطاع الخاص أو القطاع الأهلي للحد من هذه الظاهرة والتخفيف من الآثار المترتبة عنها. وهذه التدخلات متعددة وقد تتباين بحسب الجهات المنوطة بها، حيث إن لوزارة التنمية الاجتماعية دائرة معنية بالأسرة أنشأت بمرسوم سلطاني عام 2007 لمواجهة التغيرات التي حدثت على الأسرة وحمايتها وحفظ أمنها واستقرارها، ومن ثم وفرت داخل الوزارة مكاتب للتوجيه والاستشارات الأسرية. هذا فضلا عن دور وزارة العدل في توجيه الأسر التي تصل الأمور فيها إلى ساحة القضاء. وتتوفر في البلاد مؤخرا العديد من مراكز الاستشارات والتوجيه الأسري تابعة للقطاع الخاص تقوم بالعديد من الأدوار في هذا الإطار، ولكنها مدفوعة الأجر، هذا فضلا عن دور القطاع الأهلي سواء جمعيات المرأة العمانية، أو لجان المصالحة في إطار حل النزعات من قبل الشيخ (شيخ القبيلة) أو الرشيد (نائب عن الشيخ).

حيث يعد الطلاق حالة تغير تمر بها الأسرة فتصاب بحالة عدم توازن وتلجأ إلى تحقيق التوازن عن طريق التطبيع والضبط الاجتماعي والأسلوبان مكملان لبعضهما البعض وهدفهما جعل الأشخاص في المجتمع ينصاعون للمعايير التي توجد بالنسق الاجتماعي (نعيم، 2006).

ومن الضروري إعادة توزيع الأدوار في النسق الاجتماعي، ومن ثم التكامل فيما بينها كعمليتين ضروريتين. حيث تسعى الأنساق للمحافظة على ذاتها وصيانة نفسها، وذلك عن طريق المحافظة على حدودها، وإقامة علاقات بين الأجزاء والكل أو النسق، والتحكم في التغيرات في البيئة المحيطة، وضبط الاتجاهات التي تعمل على تغيير النسق من الداخل (عارف، 1981).

ومن ثم، فإن تناول ظاهرة الطلاق كأحد مظاهر التفكك الأسري، تصيب النسق الأسري بحالة من عدم التوازن؛ نتيجة مما يترتب عن حدوث الطلاق من آثار تتطلب جملة تدخلات مجتمعية، تبدأ من حماية الأسرة من حدوث شقاق بين أعضائها قد يصل إلى وقوع الطلاق. هذا فضلا عن دور المؤسسات المجتمعية في التخفيف من حدة الآثار المترتبة على حدوث الطلاق.

ويمكن تفسير ظاهرة الطلاق من عدة جوانب علمية ونظرية وأهمها البنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية، فالنظرية الوظيفية هي نظرية محافظة ترتكز على حفظ النظام والتماسك الاجتماعي وتحقيق التوازن، ومن ثم تعتبر حدوث الطلاق ناجم عن خلل في نسق ما، وهذا الخلل لابد أن يتبعه بالتالي سلسلة من الاضطرابات في مواقع اجتماعية أخرى، فإذا لم تستطع مؤسسة الزواج تحقيق الأهداف التي يسعى الفرد لإشباعها مثل: تحقيق الاستقرار العاطفي، الوجداني، الإنجاب، الإشباع الجنسي، الحصول على الاستقرار الاجتماعي، فإن أحد الزوجين أو كليهما سيقرران الانفصال وإنهاء الزواج، ويكون فشل المؤسسة الأسرية هو في حد ذاته فشل للمؤسسة التربوية فيما بعد وللمجتمع كلل. وينظر أصحاب هذه النظرية للأسرة كنظام اجتماعي له بناؤه وعلاقاته المتبادلة وحدوده التي تحفظ له توازنه، وبالتالي فإن توازن الأسرة يمكن أن يختل نتيجة اضطراب البناء. وبهذا يمكن القول أن الطلاق هو نتيجة خلل ما في هذه الأجهزة المكونة للنظام. (رمضانه،2014).

أما التفاعلية الرمزية من أكثر الاتجاهات استخداماً في مجال علم الاجتماع الأسري خلال القرن الماضي، ويركز هذا الاتجاه على دراسة العلاقات بين الزوج والزوجة وبين الوالدين والأولاد، فهو ينظر إلى الأسرة على أنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة؛ لأن الشخصية في نظر هذا الاتجاه ليست كياناً ثابتاً، بل هي مفهوم دينامي، والأسرة هي شيء معاش، ومتغير، ونام.(الخشاب،1993)

وعليه تنطلق مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي هو: ما هي أسباب الطلاق في المجتمع العماني؟

أهمية الدراسة:

1- الأهمية النظرية: تعتبر هذه الدراسة إثراء لأدبيات العلوم الاجتماعية والعمل الاجتماعي بما تصل إليه من نتائج تعكس خصوصية المجتمع العماني، فضلا عن إثراء المكتبة العربية بنتائج دراسة تتناول موضوع من أكثر الموضوعات حساسية في المجتمعات العربية عامة والخليجية خاصة.

2- الأهمية التطبيقية: تسعي هذه الدراسة من خلال ما تتوصل إليه من نتائج في طرح العديد من التوصيات على مائدة الحوار في مؤسسات المجتمع المختلفة وخاصة المعنية بالأسرة واستقرارها، بحثا عن حلول للعديد من المشكلات الأسرية قبل تفاقمها لتصل إلى واقع الطلاق، فضلا عن طرح آليات للحد من معدلات الطلاق والتخفيف من الآثار المترتبة عليه.

أهداف الدراسة:

بناء على ما تقدم، تسعى الدراسة الحالية إلى التوصل لمجموعة من الأهداف وهي:

- التعرف على أهم الأسباب في حدوث الطلاق في سياق المجتمع العماني.
- محاولة الوقوف على أهم أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقات العمانيات.
- التعرف أهم أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقين العمانيين .

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات أهمها:

1. ما أهم أسباب الطلاق في المجتمع العماني؟
2. ما أكثر الأسباب التي تؤدي للطلاق في سلطنة عمان من وجهة نظر المطلقات؟
3. ما أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقين في المجتمع العماني؟

منهجية الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، فإن هذه الدراسة سوف تكون دراسة وصفية تحليلية. وتتبع هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي وفقا للمعاينة. يتألف مجتمع الدراسة من الأسر العمانية التي خبرت تجربة الطلاق والذين لم يمر على طلاقهم عشر سنوات. تتألف عينة الدراسة من (500) مطلق ومطلقة (250 من الذكور العمانيين المطلقين، و250 من الإناث العمانيات المطلقات).

أدوات جمع البيانات والتحليل الإحصائي:

استخدمت الباحثة أداة استبيان لجمع المعلومات والبيانات لكي تتلاءم مع طبيعة الدراسة والمنهج الذي سيتم استخدامه، ومجتمع الدراسة، واستخدمت الباحثة نظام (SPSS) في تحليل البيانات الإحصائية.

وصف عينة الدراسة:

1. الخصائص العمرية: يتضح من الجدول رقم (1) إن أعمار المطلقات تركزت في الفئة العمرية من (35 – 39 سنة) عاما بنسبة (24%) من إجمالي عينة المطلقات، ويرجع ذلك ربما إلى أن المرأة لازالت تتزوج في سن مبكرة فإنها أيضاً تطلق وهي ما زالت شابة، ومن ثم جاءت الفئة العمرية من (20 – 29) سنة بنسبة (22.8%)، وهي نسبة عالية لا يمكن تجاهلها. أما عينة المطلقين فيتضح من الجدول تقارب النسب بين الفئات (25- 29) بنسبة (20.8%) و(30-

34) بنسبة (22.8%) وهي أعلى نسبة وتليها (35–39) سنة بنسبة (21.6%) من إجمالي الدراسة.

جدول رقم (1) فئات العمر

فئات السن	عدد المطلقات	نسبة المطلقات	عدد المطلقين	نسبة المطلقين
24 -20	17	%6.8	18	%7.2
29 -25	40	%16	52	%20.8
34 -30	45	%18	57	%22.8
39 -35	60	%24	54	%21.6
44 -40	47	%18.8	40	%16
45 وأكثر	41	%16.4	29	%11.6
الإجمالي	250	%100	250	%100

2. **الحالة الاجتماعية الحالية:** وعلى الرغم من أن أعمار المطلقات في سن شاب وصغير إلا أن فرصة الزواج مرة أخرى تكون بسيطة جدا كما يتضح من نتائج الدراسة، ويوضح الجدول الآتي الحالة الاجتماعية لعينة المطلقات، حيث بلغت نسبة المطلقات الآتي لا يزلن مطلقات (89.6%)، بينما بلغ عدد المطلقات المتزوجات مرة أخرى (23) مطلقة بنسبة (9.2%) من إجمالي العينة، أما لدى عينة المطلقين فيتضح من الجدول أن (53.6%) لا يزالون مطلقين.

جدول رقم (2) يوضح الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية الحالية	أعداد المطلقات	نسبة المطلقات	أعداد المطلقين	نسبة المطلقين
متزوج (ة) سبق له الطلاق	23	%9.2	116	%46.4
مطلق (ة)	224	%89.6	134	%53.6
أرمل (ة)	3	%1.2	-	-
الإجمالي	250	%100	250	%100

3. **منطقة الإقامة:** تشير البيانات في الجدول رقم (3) إلى أن أكثر من نصف العينة يسكن في مناطق حضرية وبلغت نسبتهن (68.8%) من إجمالي عينة المبحوثات، ويرجع ذلك إلى أن التجمعات السكنية في سلطنة عمان تتمركز في المناطق الحضرية، أما اللواتي يسكن في مناطق ريفية بلغت نسبتهن (20.8%) من مجموع عينة المبحوثات، وجاءت المطلقات اللواتي يقطن في مناطق بدوية بنسبة (10.4%). وكذلك عينة المطلقين تقاربت إلى حد كبير مع عينة المطلقات حيث بلغت نسبة الذين يقيمون في منطقة حضرية (66.8%) من إجمالي العينة، وبلغت نسبة الذين يقيمون في منطقة ريفية (20.4%) من إجمالي عينة الدراسة، أما الذين يقيمون في منطقة بدوية بلغت نسبتهم (12.8%).

جدول رقم (3) منطقة الإقامة

منطقة الإقامة الحالية	عدد المطلقات	نسبة المطلقات	عدد المطلقين	نسبة المطلقين
حضرية	172	%68.8	167	%66.8
ريفية	52	%20.8	51	%20.4
بدوية	26	%10.4	32	%12.8
الإجمالي	250	%100	250	%100

4. **خصائص المستوى التعليمي:** تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى المستوى التعليمي لعينة المطلقات حيث توضح البيانات أن الغالبية العظمى لم يكملن تعليمهن الجامعي، وأنهت الغالبية العظمى من المبحوثات المرحلة الثانوية وبلغت نسبتهن (33.2%) من إجمالي عينة المطلقات، أما المطلقات اللواتي أنهين المرحلة الجامعية فكانت نسبتهن (12.8%) من إجمالي عينة

المطلقات، أما عينة الذكور فارتفعت ايضاً النسبة لدى الحاصلين على شهادة الثانوية أو الدبلوم العام وبلغت نسبتهم (38.8%) من إجمالي عينة الدراسة، ثم جاءت نسبة الذين حصلوا على شهادة جامعية بنسبة (23.2%).

جدول رقم (4) المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	عدد المطلقات	نسبة المطلقات	عدد المطلقين	نسبة المطلقين
بدون مستوى تعليمي	23	%9.2	13	%5.2
يقرأ ويكتب	23	%9.2	23	%9.2
ابتدائي	21	%8.4	7	%2.8
اعدادي	42	%16.8	22	%8.8
دبلوم عام/ثانويه	83	%33.2	97	%38.8
دبلوم عالي	23	%9.2	23	%9.2
جامعي	32	%12.8	58	%23.2
ماجستير	1	%0.4	5	%2
دكتوراه	2	%0.8	2	%0.8
الإجمالي	250	%100	250	%100

5. **قطاع العمل:** مما لاشك فيه أن المستوى التعليمي يؤثر على الوضع المهني للفرد، وأوضحت البيانات أن (48.4%) من إجمالي العينة أي ما يقارب نصف العينة غير عاملات، وبالنسبة لعينة المطلقين فيتضح من خلال بيانات الجدول أن غير العاملين كانت نسبتهم (4.8%) من إجمالي عينة البحث، أما العاملين فهم ملتحقين بالعمل في القطاع الحكومي بنسبة (53.6%) من إجمالي عينة البحث.

جدول رقم (5) قطاع العمل

الحالة المهنية	عدد المطلقات	نسبة المطلقات	عدد المطلقين	نسبة المطلقين
غير عامل	121	%48.4	12	%4.8
قطاع حكومي	73	%29.2	134	%53.6
قطاع عسكري	-	-	29	%11.6
قطاع خاص	23	%9.2	60	%24
أعمال حرة	-	-	14	%5.6
تعمل بقطاع أهلي	11	%4.4	1	%0.4
متقاعدة	2	%0.8	-	-
باحثة عن عمل	20	%8	-	-
الإجمالي	250	%100	250	%100

6. **الدخل الشهري لغير العاملات:** فيما يتعلق بمصروف المرأة المطلقة غير العاملة فتوضح البيانات أن (53.2%) من إجمالي عينة غير العاملات أهلهن يصرفون عليهن بعد الطلاق، أما اللواتي يتقاضين مصروفهن من الاستفادة من نظام الخدمات الاجتماعية المقدم من الحكومة والذي يطلق عليه نظام معاش الضمان الاجتماعي والمخصص للمطلقات فبلغت نسبتهن (22%) من إجمالي المطلقات غير العاملات، أما فيما يخص النفقة من الزوج فكانت النسبة (19.1%) من إجمالي عينة غير العاملات وبنسبة (11%) من إجمالي عينة المطلقات ككل وهي نسبة ضعيفة ويرجع ذلك لأن المرأة في مجتمعنا لا ترغب في اللجوء إلى المحاكم في حالة رفض المطلق دفع نفقة للزوجة والأبناء.

جدول رقم (6) الدخل الشهري لغير العاملات

الجهة	التكرار	النسبة
الأهل	75	%53.2

الجهة	التكرار	النسبة
نفقة من الزوج	27	%19.1
مساعدات أهل الخير	7	%5
ميراث	1	%0.7
الضمان الاجتماعي	31	%22
الإجمالي	141	%100

7. الدخل الشهري للعاملين: فيما يتعلق بالدخل الشهري للعاملين فقد تم تقسيمه إلى أربع فئات تبدأ من أقل من (349) ريال عماني وأعلاه أكثر من (1100) ريال عماني، وهذا على حسب التقسيم الذي قام به مركز الاحصاء الوطني في مشروع مسح نفقات الأسرة العمانية، وتركزت النسبة الكبيرة ما بين الفئتين (350 – 699) ريال و(700 – 1077) ريالا عمانياً وبلغت النسبة في هذه الفئة (38.5%) من إجمالي عينة العاملات، أما نسبة العاملات اللواتي يتقاضين ما بين (350 – 699) ريالاً عمانياً فبلغت نسبتهن (37.6%) من إجمالي المطلقات العاملات، أما عينة المطلقين فكان دخلهم الشهري يتراوح ما بين الفئتين (350 – 699 ريال) بنسبة (41.6%) من إجمالي عينة الدراسة، والفئة (700 - 1099 ريال) بنسبة (41.2%) من إجمالي العينة.

جدول رقم (7) الدخل الشهري للعاملين

فئات الدخل	عدد المطلقات	نسبة المطلقات	عدد المطلقين	نسبة المطلقين
349 وأقل	16	%14.7	13	%5.5
699 -350	41	%37.6	99	%41.6
1099 -700	42	%38.5	98	%41.2
1100وأكثر	10	%9.2	28	%11.8
الاجمالي	*109	%100	*238	%100

***عدد الإناث غير العاملات 141 بنسبة 56.4%، عدد الذكور غير العاملين 12 بنسبة 4.8%**

8. عدد الأبناء: يلاحظ في الجدول الآتي أن (12.8%) من إجمالي عينة المطلقات ليس لديهن أبناء، أما (87.2%) الباقية فلديهن أبناء، وكانت أعداد الأبناء متفاوتة لدى عينة البحث ولكن من الملاحظ أن نسبة الطلاق تقل عند زيادة عدد الأبناء، حيث بلغت نسبة المطلقات اللواتي لديهن أبن واحد (20%) من إجمالي عينة البحث، أما نسبة المطلقات اللواتي لديهن أبنان فبلغت (19.2%) من إجمالي عينة البحث، أما عينة المطلقين فيتضح من البيانات أن نسبة المطلقين الذين لا يوجد لديهم أبناء بلغت (28.8%) من إجمالي العينة، وتتدرج النسب بين أبنان وبلغت النسبة هنا (21.2%) من إجمالي عينة الدراسة، وأبن واحد وبلغت النسبة هنا (18,8%) من إجمالي العينة.

جدول رقم (8) عدد الأبناء

عدد الأبناء	عدد المطلقات	نسبة المطلقات	عدد المطلقين	نسبة المطلقين
لا يوجد	32	%12.8	72	%28.8
1	50	%20	47	%18.8
2	48	%19.2	53	%21.2
3	34	%13.6	36	%14.4
4	30	%12	17	%6.8
5	13	%5.2	18	%7.2
6	15	%6	3	%1.2
7	10	%4	2	%0.8
8	9	%3.6	1	%0.4
9	5	%2	-	-

10	2	%0.8	1	%0.4
11	1	%0.4	-	-
12	1	%0.4	-	-

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية:

- دراسة محمد عيسى السويدي وعبدالله محمد بو شهاب (1990)، المطلقات في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اجتماعية إحصائية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية- إدارة الرعاية الاجتماعية، الإمارات. هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الطلاق شرعا ومعرفة أسبابه، ومعرفة وضع المطلقة من عدة جوانب تتعلق بأثر الطلاق على عملها، وتربية أطفالها، ومستواها المعيشي، ووضعها الاجتماعي الجديد، مساعدة المطلقات في حل مشاكلهن الحياتية. استندت الدراسة على استبيان شمل محاور الدراسة. وقد بلغ عدد العينة (565) مفردة. وانتهت الدراسة إلى أن الرجل هو المسئول الأول عن حدوث الطلاق، وتعددت أسباب الطلاق نتيجة لعدم قدرة الزوجة على الإنجاب، أو لإهمال الزوج للأسرة بسبب شرب الخمور، أو لعلاقته أو زواجه بامرأة أخرى، أو لتعسفه أو بخله أو لتدخل أهله، أو لفارق السن بينه وبين زوجته، أو لخلافات مادية مشتركة بينهما، أو لمرض زوجته. كما خلصت إلى أن الأطفال هم أكثر تضررا من الطلاق حيث يفرض عليهم أن يختاروا حضانة أمهم أو والدهم وفي بعض الأحيان ينقسم الأبناء بين الوالدين مما يخلق لهم مشاكل نفسية.

- دراسة عايدة فؤاد النبلاوي (1991)، ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي – دراسة أنثروبولوجية في إحدى القرى المصرية. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الاتساق والاختلاف بين الممارسة الفعلية فيما يتعلق بالزواج والطلاق، والإطار المثالي لها كما ترسمه الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية والثقافة المثالية على مستوى المجتمع والطبقة والأفراد. وقد تم اختبار 12 حالة طلاق متباينة الخصائص من حيث (الطبقة، والعمر، والمستوى التعليمي، والعمل، ووجود الأبناء) شاملة كافة أنواع الطلاق المتعارف عليه داخل مجتمع البحث، و5 حالات تنتمي لمظاهر متعددة للتفكك الأسري متباينة كذلك. وقد تم حصر الحالات وفق المصادر المتاحة وهي: سجلات الزواج والطلاق، اخباريون، المسح الشامل للقرية مجتمع البحث. وقد تم جمع البيانات من مصدرين كمي (الإحصائيات الرسمية) وكيفي (دراسة الحالة، والملاحظة، والمقابلة. واستندت الدراسة على دليل لجمع المادة الميدانية شمل محاور الدراسة. وانتهت الدراسة إلى أن الطلاق ينتشر بين زيجات الجيل الثاني مقارنة بالجيل الأول، وفي نطاق الطبقة الدنيا؛ لأن الأزواج لا يستطيعون الجمع بين أكثر من زوجة نظرا للعوز المادي. كما يوجد ارتباط واضح بين الطلاق والأمية، وخلصت الدراسة أن هناك عوامل تؤدي إلى سوء التوافق بين الزوجين ومن ثم الطلاق، وهي: نسق المعتقدات كالنحس والأعمال السحرية، وتباين الرضا الزواجي في نطاق الزوجين خاصة في السنوات الأولى من الزواج، تباين الانتماء الطبقي بين الزوجين، فقدان الإشباع العاطفي، خيانة الزوجة.

- دراسة كلثم الغانم (1998)، ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري: دراسة ميدانية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر. هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل والظروف التي تسهم في ارتفاع معدلات الطلاق، والوقوف على الآثار المترتبة للطلاق على المطلقين والأبناء والمجتمع. استخدمت الباحثة أساليب منهجية متعددة لتحقيق الهدف منها: المنهج الاستطلاعي للكشف عن حجم الظاهرة وخصائصها، والمنهج الوصفي التحليلي بهدف الكشف عن العوامل أو الظروف التي ترتبط بالبناء الاجتماعي ومكوناته والتي لها علاقة بالظاهرة وتؤثر فيها، كما استخدمت منهج دراسة الحالة لعدد من الحالات التي مرت بتجربة الطلاق، والكشف عن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الطلاق والآثار المترتبة نفسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا سواء على الأسرة والمجتمع. وقد انتهت إلى تصنيف المشكلات المترتبة على الطلاق إلى: المشكلات النفسية متمثلة في فقدان الرغبة في تكرار الزواج، الشعور بالوحدة بعد الطلاق، والشعور بالحرمان من الأطفال، وعدم الثقة في

الآخرين، الشعور بالندم والاكتئاب. أما المشكلات الأسرية منها فقدان الأطفال للروح الأسرية، تشتت الأطفال بين الوالدين، وانحياز الأطفال لطرف دون الآخر. أما المشكلات الاقتصادية منها تحمل مسؤولية الأطفال، وزيادة الأعباء المالية، وزيادة الحاجة إلى العمل، وانخفاض المستوى الاقتصادي. أما المشكلات الاجتماعية فمنها القطيعة بين أهل الزوجين، والتعرض لنظرة المجتمع السلبية نحو المطلقة والمطلق، والتعرض للشائعات.

- دراسة محمد صديق محمد حسن (2001)، ظاهرة الطلاق ودور التربية في الحد منها. هدفت الدراسة إلى معرفة آراء المتخصصين حول مشكلة الطلاق من حيث استنزاف مستمر لموارد الأسرة والدولة، وهل من دور فاعل ومؤثر للمؤسسات التربوية والإعلامية، وما الحلول الوقائية والحل الأمثل للطلاق. وقد استخدم الباحث دليل المقابلة لمعرفة آراء المتخصصين حول مشكلة الدراسة، حيث تدور أسئلة المقابلة حول التأثير السلبي للطلاق على المجتمع، ودور الطلاق في استنزاف موارد الأسرة والدولة بشكل مستمر، ودور المؤسسات التربوية والإعلامية لتفادي هذه المشكلة، وأخيرا الحلول الوقائية والحل الامثل للطلاق. وقد بلغ عدد المختصين الذين أجري معهم المقابلة (10). وانتهت الدراسة بقائمة من المشكلات المترتبة على الطلاق منها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأسرية والنفسية.

- دراسة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات (2003) بعنوان الأسباب المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في محافظات غزة: تهدف الدراسة إلى التعرف على المشكلات السائدة بين الأزواج قبل حدوث الطلاق، الوقوف على الأسباب الحقيقية للطلاق بين الأزواج، الوقوف على الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمطلقين المترتبة على الطلاق. وتم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية وبلغ حجم العينة 380 حالة طلاق. توصلت الدراسة لمجموعة من الأسباب التي كان لها دور في حدوث الطلاق تمثلت في: تدخل الأهل في حياتهم، سوء اختيار الزوج، عدم إشراك الزوج في الاختيار للزواج، الزواج المبكر، زواج المقايضة.

- دراسة نورية الحراقي (2005)، أسباب الطلاق بين الكويتيين حديثي العهد بالزواج. تهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب التي تدفع حديثي العهد بالزواج من كلا الجنسين إلى طلب الطلاق خلال الخمس سنوات الأولى من الزواج، والتوصل إلى مقترحات تقدم للجهات المسئولة في الدولة للحد من هذه الظاهرة. وتعد دراسة استطلاعية تستند على رؤي أفراد العينة من خلال صحيفة استبيان شملت محاور الدراسة. وشملت عينة الدراسة جميع مراجعي إدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل خلال الفترة من 20/ نوفمبر 2002 إلى 28/ مايو/ 2003، وقد بلغ عددهم (333) أي بنسبة (46.15%) من إجمالي المراجعين خلال فترة جمع البيانات، جميعهم من الكويتيين ممن لم تتعد مدة زواجهم الخمس سنوات. وانتهت الدراسة إلى حصر أهم أسباب الطلاق بين أفراد العينة في أسباب ترجع إلى عدم مراعاة الحقوق الزوجية، وأسباب تتصل بنمط الشخصية، وأخري ترجع لعدم الشفافية في الحياة الزوجية، وهناك أسباب تعود إلى تدخل الأهل.

- دراسة مريم رمضانة (2014) بعنوان الطلاق في تونس، الدوافع والأسباب: تهدف الدراسة إلى الكشف عن مختلف الأسباب الظاهرة والخفية التي تدفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة لوقوع الطلاق وتكشف عن الآثار الناتجة عن الطلاق على المطلقين والأبناء والمجتمع كلل. وقد اشتملت عينة البحث على عينة مكونة من 112 من المطلقين والمطلقات الذين لجأوا لمحكمة ولاية بنزرت التونسية، توصلت الدراسة لمجموعة من الأسباب التي كان لها دور في حدوث الطلاق، وتمثلت الأسباب في: العنف في الحياة الزوجية سواء كان العنف اللفظي أو الجسدي، النشوز والإخلال بالواجبات والالتزامات الزوجية، زواج المصلحة، عدم التفاهم والانسجام.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Wassilions Fathenakis , 1995) بعنوان التغيرات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الأسرة في أوربا : يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على مجموعة التغيرات التي أصابت النظام الأسري في المجتمع الألماني؛ خاصة بعد انهيار سور برلين؛ واعتمد الباحث على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة كما اعتمد على الاستبيان كأداة أساسية في الحصول على البيانات.

توصلت الدراسة إلى أن هناك اتجاه عام وقوي بين أفراد الأسرة جميعهم نحو روح الفردية؛ وأن ازدياد مشاركة المرأة في سوق العمل قد أدى إلى خلق الكثير من الخلافات الأسرية، وأن هناك زيادة كبيرة في معدلات الطلاق بين جميع الفئات الاجتماعية، وخاصة فئة الشباب حديثي الزواج؛ بالإضافة إلى زيادة حالات الطلاق بين النساء كبار السن بشكل لم يكن معهودا من قبل.

- دراسة (Johan Steward, 2000) حول الأسرة والعلاقات الأسرية في المجتمع الحديث: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مجموعة من المتغيرات الأساسية التي لحقت بالنظام الأسري ونتج عنها ظهور بعض المشكلات الأسرية والتي من أهمها الطلاق، والناتجه عن التأثيرات الهائلة لآليات ما بعد الحداثة، خاصة في المجتمعات الصغيرة والمحدودة العدد، حيث ترى الدراسة أن الأسرة في السنوات الأخيرة قد دخلت إلى عالم رحب مليء بالتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية.....إلخ.

لتحقيق هدف البحث أقام الباحث مدة عام كامل في إحدى دول أمريكا اللاتينية " البرازيل " حيث أجرى العديد من المقابلات فضلاً عن الملاحظة، وقد ركز الباحث مقابلاته على تلك الأسر التي يسمح لها مستواها الاجتماعي بالتنقل المستمر بين العديد من المدن.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن شبكة العلاقات الاجتماعية لأفراد الأسر التي أجريت عليها الدراسة، خاصة بين الأزواج والزوجات قد أصبحت مهددة بالانهيار، أن هناك الكثير من العوامل التي تؤدي إلى ازدياد حدة الخلافات الزوجية والزيادة الملحوظة في الطلاق، الأمر الذي كان نادراً ما يحدث في فترات زمنية سابقة، أن نظرة جميع أفراد الأسرة تجاه المستقبل قد اتسمت بالتشاؤم، حيث أن ما يحمله الغد من تغيرات أصبح يمثل هاجساً وخطراً يشعر به الجميع.

- دراسة (Jalovaara, 2003) بعنوان " التأثيرات المشتركة لشريكي الزواج، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية" وتهدف إلى معرفة دور دخل الأسرة في معدلات الطلاق، ومحاولة الكشف عن دور المستوى التعليمي للزوجين في وقوع الطلاق، ومعرفة الدور الذي يلعبه عمل الزوجين في حدوث الطلاق.

وخلصت الدراسة إلى: أن النساء غير العاملات يتمتعن بحياة زوجية مستقرة، حيث يتم التركيز على الحياة الأسرية الاجتماعية، فتقل نسبة الخلافات وبالتالي تقل معدلات الطلاق؛ وأشارت الدراسة إلى أن نسبة الطلاق ترتفع عند الأسر التي لا يعمل فيها الزوجين.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن نسبة الطلاق تقل في الأسر التي يكون فيها دخل الزوج عالي، وتزداد نسبة الطلاق في الأسر التي يكون فيها دخل الزوجة أعلى من دخل الزوج؛ وتقل نسبة الطلاق في الأسر التي يكون فيها تعليم الزوجين عالي، لأن كلا منهما يراعي ظروف الطرف الآخر، ويحاول فهمه بالطريقة المناسبة.

- دراسة (Dronkers & Others, 2006) بعنوان " أسباب الطلاق ونتائجه " حاولت الدراسة التعرف على أسباب الطلاق وعواقبه بين الأجيال المختلفة في المجتمعات الأوروبية، وخلصت الدراسة إلى أن معدلات الطلاق قد ازدادت في المجتمعات الأوروبية نتيجة لتزايد معدلات العلمنة والفردية، التي أدت إلى الضغط على أنظمة الزواج التقليدية وتربية الأطفال، وارتفاع معلات الطلاق؛ وأوضحت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تعليم الإناث وخاطر ارتفاع نسبة الطلاق.

نتائج الدراسة

أسباب الطلاق لدى عينة البحث من المطلقين والمطلقات:

يحدث الطلاق نتيجة أسباب وعوامل متعددة ومختلفة، تتفاعل وتتداخل مع بعضها البعض حتى تكون نهايتها الطلاق. كما أن هذه الأسباب والعوامل تختلف من مجتمع لآخر ولا تتماثل أسباب الطلاق في المجتمعات بل أن المجتمع الواحد قد تظهر فيه اختلافات، وقد تكون أسبابه لهذا العصر مغايرة تماماً لتلك الأسباب منذ عشرات السنين.

ويتبين من الدراسة الميدانية التي أعدتها الباحثة أن أسباباً كثيرة تكمن وراء اتساع ظاهرة الطلاق وانتشارها في المجتمع العماني في هذا العصر، فهناك أسباب تتعلق بالناحية الدينية والعاطفية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والنفسية والجنسية والتقبل والاقتناع بالآخر، وتدخل الأهل في حياة الزوجين، والسكن وتعدد الزوجات ووجود الأبناء.

وهنا تعرض الباحثة أهم العوامل والأسباب التي عبر عنها المبحوثين والتي كان لها دور في وقوع الطلاق:

1. الأسباب المتعلقة بالناحية الدينية:

تؤكد الكثير من الدراسات بأن ضعف الوازع الديني يدفع الفرد في اتجاه الخطأ ومن ثم الطلاق، فالدين الإسلامي جعل الطلاق في أضيق الحدود، عندما تستحيل العشرة بين الزوجين؛ ولذلك فإن الرجل المتدين تديناً صحيحاً لا يتسرع في تطليق زوجته، بل يحاول إصلاحها بكل الوسائل المتاحة، وهو أيضاً يعترف بحقوقها الشرعية، والزوجة المتدينة تطيع زوجها، وتفي بحقوقه، ولا ترتكب محظوراً ولا محرماً، وهي أيضاً لا تتسرع في طلب الطلاق إلا إذا كانت هناك أسباب تستدعي ذلك. فتراجع مستوى الثقافة الدينية لدى الأزواج والزوجات يجعلهم يلجؤون إلى أبغض الحلال عند الله، وهذا يكشف عن استهتارهم بالعلاقات الزوجية السوية التي تقوم على تبادل الحقوق والواجبات بين الزوجين. فديننا الإسلامي من خلال تعاليمه وآدابه وتوجيهاته سد كل الطرق المؤدية للطلاق ويحرص حرصاً شديداً على استقرار الحياة الزوجية.

جدول رقم (9) الأسباب الدينية

الأسباب الدينية	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
عدم إدراك حقوق الزوج/ الزوجة والحياة الزوجية	175	%70	120	%48
غياب المودة والرحمة من الحياة الزوجية	137	%54.80	121	%48.4
الأستعلاء على الزوجة/ الزوج	105	%42	92	%36.8
سوء استغلال مفهوم القوامة	100	%40	-	-
عدم القدرة على التسامح	89	%35.60	97	%38.8
عدم أداء الزوج / الزوجة الصلاة والشعائر الدينية	57	%22.80	11	%4.4
الإيمان بالسحر والأعمال الشيطانية	39	%15.60	33	%13.2

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (9) أن الأسباب المتعلقة بالناحية الدينية كان لها أثر كبير في وقوع الطلاق بين أفراد عينة البحث سواء المطلقات أو المطلقين، وعند النظر للبيانات الواردة في عينة المطلقات كان أول الأسباب الدينية في حدوث الطلاق هو عدم إدراك الزوج لحقوق الزوجة والحياة الزوجية والأسرية وبلغ عددهن 175 مطلقة بنسبة (70%) من إجمالي عينة المطلقات، ومن ثم غياب المودة والرحمة من الحياة الزوجية وبلغت النسبة هنا (54.80%) من إجمالي عينة المطلقات، كما تقاربت الأسباب أيضاً مع عينة المطلقين فتشير البيانات الواردة في الجدول السابق بأن السبب الأول في حدوث الطلاق من الناحية الدينية هو غياب المودة والرحمة

من الحياة الزوجية وكان عدد 121 مطلق بنسبة (48.4%) من إجمالي عينة المطلقين الذكور، ثم جاء بنسبة قريبة جدا السبب الثاني وهو عدم أدراك الزوجة لحقوق الزوج وكانت النسبة هنا (48%) من إجمالي عينة المطلقين، وتقاربت الأسباب هنا بين عينة المطلقات والمطلقين من حيث الأسباب الدينية التي أدت للطلاق وهذا ما يؤكده الدين الإسلامي بأن الحياة الزوجية قوامها المودة والرحمة، فإذا غاب هذا العامل من الحياة الأسرية ضعفت العلاقة بين الزوجين ومن ثم يؤدي إلى انهيار الأسرة ووقوع الطلاق. كما أن عدم أدراك الزوجين لحقوق وواجبات كل طرف في الحياة الزوجية يؤدي ذلك أيضاً إلى الطلاق، وللأسف فإن الأسر لا تربي أبناؤها وبناتها ولا ترشدهم إلى أدراك حقوق وواجبات الزوج أو الزوجة في المستقبل فينتج عن ذلك الاستعلاء من قبل الزوج على زوجته أو العكس فقد أوضحت (42%) من إجمالي عينة المطلقات أن الاستعلاء كان من أسباب الطلاق وبنسبة (36.4%) من إجمالي عينة المطلقين خاصة إذا كان أحد الطرفين يتميز بتعليم أفضل من الآخر أو لديه عمل ومركز وظيفي أعلى أو لأنه ينحدر من عائلة أفضل من الطرف الثاني، وسوء استغلال القوامة من قبل الزوج اتجاه زوجته كما عبرت عن ذلك (40%) من إجمالي عينة المطلقات، فالقوامة تعني (المتكفل بالأمر ومن يقوم بأمر المرأة وما تحتاج إليه وما يصلح شأنها) ، ولكن أساء الرجل في العصر الحالي فهم معنى القوامة التي أعطاه الله عز وجل إياها فيعتبر نفسة الآمر والناهي في البيت دون حدود لسلطته، وأصبح يفهم القوامة بشكل لا تقبله الرجولة والمروءة فهو يلقي بالمسؤولية كاملة على المرأة، وهو يظل المتحكم والآمر والناهي، فتظل المرأة مقهورة تحت سيطرة الرجل تعيش الخوف من سخطه مع وجوب طاعة أوامره حتى ولو كانت ظالمة وتعسفية، فالرجل ينظر إلى القوامة بأنها (حق) في العلاقة الزوجية في الوقت الذي أغفل فيه بأن القوامة (واجب) ومسؤولية على الرجل والمرأة، تخضع لشروط وأحكام وقيود أوجبها الإسلام. والقوامة نابعة من الاتزان العقلي للرجل في مقابل الاتزان العاطفي لدى المرأة لذلك فعليه تحمل مسؤولية قيادة زمام الأسرة. فتكون من واجبات الزوج توفير حاجات المرأة المادية والمعنوية، وحمايتها والنفقة عليها، فإذا خرجت قوامة الرجل عن هذا الإطار وعن هذه الأحكام سقطت ولايته ولا مشروعية لقوامته. ثم جاء بعد ذلك عدم أداء الزوج أو الزوجة للصلاة والشعائر الدينية فالصلاة عماد الدين وتنهى عن الفحشاء والمنكر وتزكي النفس وتقوم السلوك. وبلغت النسبة هنا للمطلقات (22.8%) من إجمالي عينة المطلقات، وبنسبة (4.4%) من إجمالي عينة المطلقين.

2. الأسباب الأخلاقية:

تشير البيانات أن العدوان اللفظي كان من أول الأسباب المؤدية للطلاق سواء لعينة الذكور أو الإناث، فبلغت النسبة للمطلقات بسبب العدوان اللفظي (57.60%) من إجمالي عينة المطلقات، أما عينة المطلقين فبينت أن السبب وراء الطلاق كان العدوان اللفظي بنسبة (42.4%) من إجمالي العينة. ويقصد بالعنف اللفظي هو اعتداء بالسب أو القذف أو الإهانة أو الاستهزاء، ما يصيب المرء في مشاعرة ويجرح إحساسه ويهين كرامته، وتشير الكثير من الإحصائيات أن العنف اللفظي يعتبر من أهم أساب الطلاق في الكثير من الدول والمطلقات هن الأكثر تقدماً بشكاوي العنف اللفظي حيث يمارس الرجل دورة التسلطي خارج علاقة الود والتفاهم والرحمة، اعتقاداً منه أنه صاحب الأمر والنهي في أسرته بدون قيود، وهذا الفهم مخالف للإسلام والأخلاق، وهذا الأمر ليس بالضرورة أن يصدر من الرجل، فالمرأة أحياناً لا تتوانى في استخدامه كسلاح ضد الآخر في حالات الشجار والخلاف.

وهناك العديد من القضايا أمام المحاكم التي يكون الشاكي فيها متضرر من استخدام الطرف الآخر لألفاظ مهينة أو نابية، وقد تحكم المحاكم بالطلاق إذا تبين لها على وجه اليقين استخدام أحد طرفي الزواج للعنف اللفظي. وغالباً ما يرتبط العنف اللفظي بالمستوى الثقافي والتعليمي

والاجتماعي للزوجين، كما يدل العنف اللفظي على وجود خلل بالعلاقة الزوجية وانهيار للاحترام بينهما. ولهذا النوع من العنف الكثير من الأثار السلبية فهو يؤدي إلى شرخ العلاقة الزوجية من جذورها ويؤدي إلى المشاعر السلبية، التي يمكن أن تقود إلى الخوف المزمن والاكتئاب والأعراض النفسية والجسمية والبرود الجنسي، كما أنه يؤثر سلباً أيضاً على الأبناء (الحبسي، 2010).

وكان السبب الثاني أيضاً لدى المطلقات والمطلقين من الناحية الأخلاقية هو الغياب الدائم عن البيت ولفترات طويلة، ولكن ارتفعت النسبة لدى عينة المطلقات وبلغت (52.80%) من إجمالي عينة المبحوثات، أما عينة المطلقين بلغت نسبتهم لنفس السبب (35.6%) من إجمالي العينة، وكان السبب الثالث بالنسبة لعينة المطلقات هو الخيانة الزوجية وتأثير رفقاء السوء بنفس النسبة وبلغت (37.60%) من إجمالي العينة، أما عينة المطلقين فكان السبب الثالث من أسباب الطلاق هو الخيانة الزوجية فكانت النسبة (13%) من إجمالي العينة ولا تشكل خيانة الزوجة نسبة ملحوظة في مجتمعنا، فعندما يقيم أحد الزوجين علاقة محرمة مع طرف ثالث، يكون هذا مؤشراً على انهيار فعلي للحياة الزوجية، فالأزواج الناجحون في علاقاتهم الزوجية لا يسقطون بسهولة في الخيانة، والخيانة حتى لمرة واحدة كفيلة بالقضاء على الحياة الزوجية، فعندما تكتشف من الصعب، إن لم يكن من المستحيل أن تستمر الحياة الزوجية. وبعد ذلك جاءت الأسباب التالية وهي إدمان المخدرات والخمور ومن ثم العدوان الجسدي وأخيرا وبنسبة متقاربة تأثير رفيقات السوء.

جدول رقم (10) الأسباب الأخلاقية

الأسباب الأخلاقية	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
الخيانة الزوجية	93	%37.60	35	%13
إدمان الخمور والمخدرات	63	%25.20	19	%7.6
العدوان الجسدي	89	%35.60	18	%7.2
العدوان اللفظي	144	%57.60	106	%42.4
الغياب الدائم عن المنزل	132	%52.80	89	%35.6
تأثير رفقاء السوء	93	%37.60	16	%6.4

3. أسباب متعلقة بالسكن:

جرت العادة في العصور القديمة أن تزف الزوجة إلى بيت أهل الزوج لتعيش في كنف أسرته وتكون فرداً من هذه الأسرة، وقليلة هي المشاكل الحاصلة نتيجة هذا السكن حيث كانت الحياة بسيطة ومتطلباتها قليلة، بالإضافة إلى مرجعية تربية الفتاة عند أسرتها حيث تربي الأم ابنتها منذ الصغر على الطاعة والولاء للزوج وعائلته، ولم تكن الفتاة في كثير من الأحيان متعلمة ومتربية على الخوف من مواجهة المواقف خارج محيط بيت أهلها فتنتقل الفتاة إلى بيت زوجها وعندها نفس الشعور و الخوف من مواجهة المجتمع، فكانت تصبر على قسوة معاملة الزوج وأهله وظلمه وبخله وحرمانه من أبسط حقوقها الزوجية، وكان أهل الفتاة يقوونها بكلمة عليك بالصبر والتضحية فلا يجوز الطلاق مهما كانت الأسباب فهو محظور في تقاليد المجتمع بالرغم من أن الله أحلها عند استنفاد كل وسائل التفاهم (المجالي، 2000).

ولكن الآن في زمن تغيرت مفاهيمه وأفكاره ومبادئه وحقوقه فمن حق الزوجة أن تشترط في عقد النكاح أن يكون لها سكن خاص، ومن السلبيات للسكن في بيت أهل الزوج عدم القدرة أحياناً على التأقلم مع البيئة الخاصة بأسرة الزوج، وعدم القدرة على التحاور والتعايش مع أفراد الأسرة من جهة أخرى، وخاصة أم الزوج أو أخواته وعدم تحمل كلا الزوجين للمسؤولية بشكل كامل نظراً لكونها جزءاً من نسق أسري كبير وازدياد الغيرة بين الزوجة وأم الزوج وأخواته وكبت الحرية الشخصية للزوجة وعدم تمكنها ممارسة حريتها، في اللبس والخروج والدخول.

جدول رقم (11) الأسباب المتعلقة بالسكن

الأسباب المتعلقة بالسكن	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
ضيق المسكن وعدم مناسبته للأسرة	92	%36.80	77	%30.8
رفض الزوج الاستقلال عن أهله	95	%38	78	%31.2
رفض الزوجة الاستقلال عن أهلها	25	%10	15	%6
ظروف الزوج المادية لم تسمح بتوفير سكن مستقل	104	%41.60	50	%20

ولاحظ من الجدول أعلاه أن الأزواج يرفضون الاستقلال عن أهلهم، وينتج ذلك عن الظروف المادية الضعيفة للزوج في عدم قدرته على الأستقلال في بيت منفرد والصرف عليه، مما يؤدي إلى احساس الزوجة بضيق السكن وعدم مناسبته للعيش المريح خاصة مع أنجاب الابناء وكبر حجم الأسرة.

4. أسباب متعلقة بعائلة المطلق أو المطلقة:

إن أخطر ما يهدد الحياة الزوجية، ويؤثر على استقرارها هو تدخل الأهل في حياة الزوجين وشؤون معيشتهم وقرارتهم الخاصة، وانقياد أحد الزوجين لهذا التدخل، فانتقال مشكلات الزوجين خارج أسوار المنزل وخاصة للأهل ستحول من خلاف بين الزوجين إلى صراع عائلي لا يمكن احتواؤه أو السيطرة عليه؛ لأن كل طرف سيتحيز لابنه أو ابنته؛ لذا يجب أن يدرك الزوجان أنه لا يوجد هناك من يحل لهما خلافاتهما غيرهما؛ لذا ينبغي عدم تدخل الأهل والأقارب في أي مشكلة تحدث بين الزوجين إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك، فليس للأهل التدخل إلا بعد أن يصعب على الزوجين من محاولة حل مشكلتهما، وفي حالة خوف الشقاق.

وتشير البيانات الواردة في الجدول أن عينة المبحوثات أشارت بأن لتدخل أهل الزوج في حياتها الأسرية كان له أثر في حدوث الطلاق وبلغت نسبتهن (52.80%) بينما أشار (46%) من إجمالي عينة المطلقين أن تدخل أهل الزوجة في حياتهم الزوجية الأثر في وقوع الطلاق. كما أن ضعف شخصية الزوج أمام أهله كان السبب الثاني من وجهة نظر المطلقات حيث بلغت النسبة (36.60%) فالمرأة بفطرتها تحب الرجل ذا الشخصية القوية، المتحمل لمسؤولية البيت والأسرة، وقلة النسبة لدى عينة المطلقين وبلغت النسبة (26%) من عينة المبحوثين الذين ينظرون أن مطلقاتهم ضعيفات الشخصية أمام أهلهن. وظهر سبب كان له دور في وقوع الطلاق وهو وجود حالات طلاق في عائلة الزوج وبلغت النسبة (32.80%) من عينة المطلقات، فالرجل الذي يعيش في أسرة مستقرة يسعى أن يكون أسرة مستقرة يسودها الأمان والتفاهم، ولكن قلت النسبة لدى عينة المطلقين فبلغت (11%) الذين كانوا يعانون من ضعف شخصية الزوجة أمام أهلها. وتتدخل أم الزوج انطلاقاً من أنها المربية لابنها ولسنوات طويلة، وأمنت له حاجاته، وهو لا يزال يحتاج إلى الرعاية، فالزوجة لن تستطيع أن تتفهم حاجاته لصغر سنها وقلة خبرتها، وفي الوقت نفسه تريد تعيد تشكيل الكنه بما يتلائم مع رغباتها، وتتم هذه التدخلات بأشكال عديدة منها لباسها وتصرفاتها واستقبالها للضيوف وطريقة اهتمامها بزوجها وأولادها، وبمصروف المنزل وإدارته. والتدخل يكون أيضاً من قبل أم الزوجة ظناً منها أن خبرة أبنتها قليلة في التعامل مع المطلقين، وهي تريد أن يكون بيت ابنتها مملكة سعيدة، من باب الحرص على أن يكون لابنتها شخصيتها القوية داخل بيتها.

جدول رقم (12) أسباب متعلقة بتدخل الأهل

أسباب متعلقة بعائلة المطلق أو المطلقة	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
التدخل الشديد من قبل عائلة الزوج في حياة المطلقين	132	%52.80	71	%28.4
التدخل الشديد من قبل عائلة الزوجة في حياة المطلقين	56	%22.40	115	%46

أسباب متعلقة بعائلة المطلق أو المطلقة	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
الخلافات مع أهل الزوج / الزوجة	42	%16.80	82	%32.8
ضعف شخصية الزوج / الزوجة أمام الأهل	94	%36.60	65	%26
وجود حالات طلاق في عائلة الزوج / الزوجة	80	%32	29	%11.6
الخلافات مع أم الزوج أو مع أخواته*	65	%26	-	-
الخلافات مع زوجات أخوان الزوج*	42	%16.80	-	-

***هذه البنود خاصة بالمطلقات فقط**

5. أسباب متعلقة بالناحية الجنسية:

لقد خلق الله عز وجل كلا الذكر والأنثى لكي يتزاوجوا ولقد جعل المودة والمحبة بينهم لكي يتعايشوا ولكل واحدة من تلك أدوات تساعد على بقاء العشرة الطويلة ومن أهمها العلاقة الجنسية، فالجنس بالإضافة لأهميته لبقاء النسل وامتداده فإن لهذه العملية تأثير كبير على العلاقة الروحية والنفسية والجسدية الرابطة بين الزوجين، فهي تزيد المحبة بينهما وتعمل على تقليل الخلافات الزوجية وتساعدهما على تحمل المشاكل الاجتماعية والنفسية .

وتوضح بيانات الجدول أن من أسباب الطلاق لدى (47.2%) من إجمالي عينة المطلقات و(52.4%) من إجمالي عينة المطلقين هو هجر الزوج لزوجته أو العكس فهذا مخالف لطبيعة الحياة الزوجية التي أساسها المودة والرحمة، والسكن والستر المشترك، وهذا يقتضي من الزوجين السماحة وسعة الصدر والتجاوز عن بعض الهفوات، فالرجل يحتاج للمرأة والمرأة أيضاً تحتاج للرجل، فهجر الرجل لزوجته لا يجوز إلا في حالة نشوزها وعدم خضوعها لنصحه وإرشاده وذلك لما له من عواقب وخيمة على الطرفين.

جدول رقم (13) الأسباب الجنسية

الأسباب الجنسية	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
عدم الإنجاب	-	-	23	%9,2
عقم الزوج	-	-	3	%1.2
عقم الزوجة	-	-	6	%2.4
هجر الزوج للزوجة فترات طويلة أو العكس	118	%47.2	131	%52,4
عدم التوافق الجنسي	101	%40.4	79	%31,6

التوافق الجنسي وهو إشباع حاجة الزوج الى الجنس مع الزوج الآخر وشعورهما بالمودة والمحبة والرضا عن تلك العلاقة، أن عدم التوافق الجنسي يؤدي إلى هبوط مستوى العلاقات العاطفية مما ينتج عنه حدوث الصراع بين الزوجين وظهور الأزمات الزواجية مما يؤدي للنفور والضيق والوصول إلى قرار الانفصال العاطفي والجسدي. وعدم الانسجام الجنسي وعدم التجاوب بين الزوجين يؤدي إلى إضعاف الروابط القائمة بين الزوجين فالعامل الجنسي كثيراً ما يكون سبباً جوهرياً لنشوب المشاكل بين الزوجين ولكنهم غالباً ما ينكرونه كسبب لطلاقهم ويلجأون إلى اختلاق أسباب أخرى لخلافهم (الجنابي،1983).

6. الأسباب العاطفية:

إن العلاقة الزوجية هي علاقة عاطفية وجنسية تربط الزوجين بصفة شرعية وقانونية، والعاطفة الزوجية هي الركن الأساسي في الزواج، فهي الحب الذي يكنه كل من الزوجين للآخر، أو هو الجاذبية التي تجذب كلا منهما نحو الآخر وتشده إليه، وتتجسد قيمة العاطفة في إبدائها

للطرف الآخر، وإشعاره بوجودها، والعمل على تنميتها فالرجل بحاجة إلى ما يخفف عنه متاعب العمل أو الوظيفة والمرأة بحاجة إلى ما يخفف عنها عناء مسؤوليتها في البيت والأبناء. والفتور العاطفي يعبر عن حالة من التفكك في الوظيفة وليس في البناء حيث تعاني الأسرة من خلل في الجانب الوظيفي وتسود حالة من الصمت وعدم التفاعل الايجابي بين الزوجين ويطلق البعض على هذه الأسرة ذات البناء الفارغ فالبناء الأسري موجود ولكنه فارغ لا يحقق وظائفه ويسود هذه الأسرة حالة من الجمود واللامبالاة والسلبية في العلاقات ويظهر في عدم تبادل الحديث أو عدم استخدام عبارات الود والمجاملة بينهما وقد يرجع هذا الفتور لعدم وجود أهداف مشتركة بين الزوجين أو نتيجة لعدم توافق عاطفي أو جنسي بين الزوجين ونجد أن العادات والتقاليد تمنع المصارحة في المشكلات أو اخفائها فيحدث التراكم في هذه المشكلات ويكون نتيجتها الانفصال (عفيفي، 2011).

أن غياب الصراحة والحوار بين الشريكين باحتياجاتهم العاطفية والنفسية والجسدية وعدم قدرة احد الزوجين على إرضاء الطرف الآخر قد يؤدي إلى فتور في العلاقة يتحول مع الوقت إلى طلاق نفسي ومن ثم يقع الطلاق. وينتج عن انعدام الحوار العاطفي فتور في المشاعر والأحاسيس ومن ثم الجفاء والقسوة في المعاملة مما يولد العنف ضد أحد الزوجين. ففتور المشاعر بين الزوجين قد يكون سببه ضمور الحب المشترك بينهما نتيجة زواج عائلي سريع أو عدم التقارب في الأعمار فتتسع الفجوة بينهما ويصعب التقاؤهما فكرياً وعاطفياً، كما أن التفاوت الطبقي الاجتماعي والتعليمي، يلعب دورة اذ يشعر الزوج بالضيق لأن زوجته أفضل منه اجتماعياً، أو تعليمياً أو وظيفياً، أو مادياً، والعكس صحيح. واهتمام الزوجة بالأمور المادية وتربية الأبناء متجاهله احتياجات الزوج العاطفية والنفسية، ما يدفع الزوج للابتعاد عنها والاتجاه إلى أساليب أخرى لإشباع احتياجاته.

وهذا ما أوضحته الدراسة الميدانية أن (59.2%) من إجمالي عينة المطلقات كان السبب في طلاقهن هو الجفاء في المعاملة والقسوة، ثم جاءت النسبة قريبة جداً لفتور المشاعر بين الزوجين وهذه نتيجة طبيعية للجفاء والقسوة وبلغت (57.2%) من إجمالي عينة المطلقات، ولكن كانت النسبة الأعلى لانعدام الحوار العاطفي بين الزوجين وكانت (64%) من إجمالي عينة المطلقات. أما عينة المطلقين فكان لانعدام الحوار العاطفي دور كبير في الطلاق لأكثر من نصف العينة بنسبة (57.6%) من إجمالي عينة المطلقين، وربما هذا ناتج عن فتور المشاعر بين الزوجين كما أوضح (52.4%) من إجمالي عينة المطلقين، كما يولد ذلك الجفاء في المعاملة والقسوة كما أشار لذلك ما نسبته (45.2%) من إجمالي عينة المطلقين.

كما تشير البيانات أن (44.8%) من إجمالي عينة المطلقات كان الشك والرغبة في التملك من أسباب الطلاق لديهن، ومن ثم كانت الغيرة الشديدة أيضاً من أسباب الطلاق بنسبة (43.6%) من إجمالي عينة المطلقات. وقلت نسبة الطلاق بسبب الشك والرغبة في التملك لدى عينة المطلقين فبلغت (37.2%) من إجمالي عينة المطلقين، أما نسبة الطلاق بسبب الغيرة الشديدة فكانت (34.8%) من إجمالي عينة المطلقين. وكما أن الغيرة غريزة فطرية خلقها الله داخل الإنسان مثلها مثل الكثير من المشاعر والأحاسيس، ولكنه شعور مؤلم إذا تعدى حدة وزاد عنه، فكثيرا ما نرى المشاكل تنشأ بين الزوجين بسبب الغيرة وقد تفاقم هذه الغيرة فتصل إلى حد الشك والظن والحرمان، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انعدام الثقة بين الزوجين ومن ثم الطلاق. وعموماً فإن المطلقات أكثر حساسية لعامل الغيرة والشك ويرى علماء التحليل النفسي بأنه سلوك طفولي غير ناضج ومن خلاله تعود الزوجة إلى أيام الطفولة على شكل نكوص، من الحاضر إلى الماضي، رغم فارق السن ومراحل النمو والنضج بسبب الحرمان العاطفي أيام الطفولة وعدم المساواة في المعاملة من قبل الوالدين مما كون لدى الفرد شعور بالنقص وعدم الاستقرار، فالزوج أو الزوجة الذي تعرض لتفكك ومشاحنات بين أبوين متشاجرين لابد أن ينعكس ذلك على أسرته الجديدة مما

يتبعها كل مظاهر القلق والمخاوف خشية فقدان ما يملك مما ينعكس ذلك في سلوك الفرد على شكل غيرة وشك في الآخر (الزراد، 1987).

جدول رقم (14) الأسباب العاطفية

الأسباب العاطفية	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
الغيرة الشديدة	109	%43.60	87	%34.80
الشك والرغبة في التملك	112	%44.80	93	%37.2
انعدام الحوار العاطفي بين الزوجين	160	%64	144	%57.6
فتور المشاعر بين الزوجين	143	%57.20	131	%52.4
الجفاء في المعاملة والقسوة	148	%59.20	113	%45.2

7. الأسباب الاجتماعية:

يعتبر التكافؤ الاجتماعي والعلمي والعمري، من الدعائم المهمة لزواج مستقر ومتوافق، إذ تتسم الحياة الزوجية نتيجة التفاعل المستمر والمباشر والاحتكاك الدائم بين الزوجين بالحساسية والتعقيد، فقد ينشأ الصراع بين الزوجين غير المتوافقين من تلك النواحي بسبب الاختلاف في وجهات النظر، والنظرة للأمور وتقيمها، وتقييم الأولويات وطرق التعامل مع العلاقات والأحداث. واتخاذ القرارات وتحمل كل طرف لمسؤولياته. كما أن وجود الأطفال في حياة الزوجين المسؤولين عن رعايتهم وتنشئتهم النفسية والعقلية والجسمية، يحتاج إلى قدر كبير من الإنفاق حتى ينشأ الأطفال في بيت يقدم رسائل وتوجيهات متوافقة وغير متناقضة، ما يمكن الأطفال من الاستجابة لهذه الرسائل من دون اضطراب وما يجعل من الضروري أن يكون الزوجان على قدر كبير من التوافق النفسي والفكري اللذين يساعدانهما على تحقيق زواج مستقر وصحي، وتنشئة سوية لأطفالهما (أبو العلا، 2013).

جدول رقم (15) الأسباب الاجتماعية

الأسباب الاجتماعية	عينة الإناث		عينة الذكور	
	العدد	%	العدد	%
وجود فرق كبير في العمر بين الزوجين	69	%27.6	52	%20.8
صغر سن الزوجين عند الزواج	57	%25.2	65	%26
الاختلاف في المستوى التعليمي والثقافي	101	%40.4	72	%28.8
اختلاف في المستوى الاجتماعي	80	%32	80	%32
الخروج المتكرر من البيت	98	%39.2	65	%26
عدم قدرة الزوج أو الزوجة على تحمل المسؤولية الأسرية	103	%41.2	107	%42.8
الاختلاف حول أسلوب تربية الأبناء	72	%28.8	48	%19.2
عدم إشراك الزوجة في اتخاذ القرارات أو مشاورتها	113	%45.2	76	%30.4
إدمان الإنترنت ووسائل الاتصال	57	%27.6	26	%10.4

وتشير بيانات الجدول أن عدم قدرة الزوج أو الزوجة على تحمل المسؤولية الأسرية، كان من أهم الأسباب الاجتماعية التي أدت لوقوع الطلاق، حيث بلغت النسبة لدى عينة المطلقات (41%) من إجمالي المطلقات، وارتفعت هذه النسبة لعينة المطلقين قليلا عن عينة المطلقات لتصل إلى (42.8%)، ثم جاء سبب الاختلاف في مستوى التعليمي والثقافي وارتفعت النسبة هنا لدى عينة المطلقات (40.4%) فينتج عن هذا الاختلاف صعوبة في التواصل والحوار بين الزوجين وينتج ذلك من استخدام كل من الزوجين منطقاً مختلفاً عن الآخر، فالزوجة تستند في تقييمها ونظرتها للأمور إلى منطق علمي بينما يستند الرجل إلى منطق اجتماعي أو إلى خبراته الشخصية في الحياة، وتنتج عن هذا التعارض بين المنطقين خلافات ومشاكل في لغة الحوار بين الزوجين. إن القرارات

التي يمكن أن تؤثر على العائلة بشكل عام لابد ومن الضروري أن يستشير بها الرجل زوجته، ولكن بعض المطلقين لا يثقون بقدرة المرأة على أخذ القرار أو حتى مشاركتها فيه. وإذا كنا نتكلم عن الأسرة باعتبارها (مؤسسة اجتماعية) فهي إذن مبنية على شراكة زوجية، فكيف ينتظر أحد الشركاء أن تنمو هذه الشركة إذا لم يكن كل واحد منهما على بينه بكل الأمور الطارئة في الحياة؟ فالمشاورة لن تنقص من قيمة أحد منهما أو كرامته أو رجولته إن هو أخذ بمشورة الآخر. تحمل المسؤولية والاختلاف حول تربية الأبناء، ويحدث التعارض عندما يحاول أحد الطرفين تربية الأبناء بأسلوب علمي تربوي بينما الطرف الآخر يرى أن هذه الأساليب غير مجدية ويفضل الطرق التقليدية في التربية.

8. تعدد الزوجات:

تعدد الزوجات هو أن يتزوج الرجل أكثر من زوجة في وقت واحد، وهو جائز في الكثير من الشرائع مثل الإسلام وبعض الطوائف المسيحية واليهودية. وبالرغم من سيادة الزواج الأحادي في الدول الغربية إلا أن الغالبية العظمى من ثقافات العالم وطرق حياة الشعوب لا تتقبل المزايا الموروثة في طبيعة الزواج الأحادي، فعلى حسب العينة الإنثوجرافية العالمية للعالم الشهير ميردوك تبين أن سبعاً من كل عشر ثقافات بالعالم يسمح فيها بشكل من الأشكال الزواج المتعدد (جامع، 2010).

ففي الحقيقة نجد أن معظم مناطق العالم الأساسية يعتبر تعدد الزوجات هو الصورة المفضلة للزواج، فقد كان تعدد الزوجات يمارس بصورة شائعة في الهند التقليدية والصين ويبقى حتى الآن هو الصورة المفضلة للزواج في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وهناك من الدلائل ما يؤيد أيضاً أن تعدد الزوجات لعب دوراً أساسياً في تاريخ الحضارة الغربية وذلك كما يتأكد من الإشارات المتعددة في إنجيل العهد القديم. ولكن تجد الإشارة هنا إلى أن معظم المجتمعات التي تقبل بتعدد الزوجات لا يتزوجون إلا من امرأة واحدة. وكذلك أيضاً نجد أنه حتى في المجتمعات التي تمارس تعدد الزوجات بطريقة مكثفة لا نجد أكثر من 35 – 40% من السكان يتزوجون بالفعل بأكثر من امرأة. (المرجع السابق)

وهناك في الواقع عدة أسباب لعدم قدرة غالبية المطلقين في المجتمعات المفضلة لتعدد الزوجات على الإقدام على الزواج بأكثر من امرأة ومنها يتطلب الزواج في هذه المجتمعات موافقة عدد كبير من الأقارب بالإضافة إلى الدعم المادي من جانب هؤلاء الأقارب، وهو أمر ليس من السهل الحصول عليه، كما أن الفقراء في الكثير من هذه المجتمعات لا يجدون قبولاً من المجتمع لكي يقدموا على تعدد الزوجات، ومن ثم فهذا الاختيار مفتوح فقط أمام الأغنياء وهم أقل عدداً بطبيعة الحال من الفقراء. كما أن رئاسة الوحدة المعيشية لأسرة متعددة الزوجات تتطلب عملاً شاقاً لا يقوى عليه الغالبية العظمى من الناس، على الرغم من أن هذه الربوبية تحمل معها مكانة اجتماعية عالية. وتتطلب إدارة منزل به زوجتان أو أكثر مع أطفالهما مهارة إدارية خاصة إذا كانت العلاقة بين الزوجتين غير حميمة. فيؤدي الزواج متعدد الزوجات إلى خلق مشاكل تواؤمية تنبع من النزاع بين الزوجات والغيرة وتقسيم العمل فيما بين أعضاء الوحدة المعيشية.

أما ديننا الحنيف فقد أباح تعدد الزوجات ولكن لم يوجبه وبشروط وأحكام وهي: إباحة تعدد الزوجات حتى أربع كحد أعلى، إن التعدد مشروط بالعدل بين الزوجات في الأمور المالية الظاهرة مثل: المسكن والمأكل والمشرب والملبس والمبيت والمعاملة. وهذه الأمور يجب على الرجل أن يعدل بين زوجاته فيها، أما التسوية بين الزوجات في المحبة القلبية فليست أمرا واجبا على الزوج لأنه ليس في مقدور أحد أن يتحكم في ميوله وشعورة اتجاه الآخرين، فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان الرسول ﷺ يقسم لنسائه فيعدل ويقول: (اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك) (رواه الأربعة). ويقصد بذلك أنه عدل فيما يستطيع العدل فيه من الأمور

المادية، أما الأمور المعنوية كالحب والميل القلبي فلا قدرة له على العدل فيها، لذا يطلب من ربه العف والغفران.

وتشير بيانات الجدول وهي خاصة بالزوجات اللواتي لدى أزواجهن أكثر من زوجة، أو الأزواج الذين في عصمتهم أكثر من زوجة. فعينة المطلقات تنظر إلى أن عدم قدرة الزوج على العدل بين الزوجات هو السبب في الطلاق وبلغت نسبتهن (24%) من إجمالي المطلقات اللواتي لدى أزواجهن أكثر من زوجه، فليس تعدد الزوجات بحد ذاته سبباً للطلاق ولكن السبب الرئيسي هو عدم العدل بين الزوجات، مما يثير الحقد والبغضاء ليس فقط بين المطلقات ولكن ايضاً بين الزوجة وزوجها، فإذا لم تتخلص الزوجة من الغيرة فإنها تفضل الطلاق على البقاء مع ذلك الزوج الذي ترى بأنه لا يعيرها اهتماماً كافياً، ويفضل امرأة أخرى عليها. ثم جاء السبب الثاني وهو الزواج من أخرى دون رضا الزوجة الأولى وكانت النسبة (22%) وتقاربت النسبة هنا مع الزواج بالسر وعدم إخبار الزوجة بالزواج من أخرى وبلغت (21.2%)، ومن بين الأسباب ايضاً هو إقامة الزوجتين في نفس البيت وما ينتج عنه من مشاكل تعمل على خلق جو مشحون بالمشاجرات بسبب الغيرة.

جدول رقم (16) أسباب متعلقة بتعدد الزوجات

أسباب متعلقة بتعدد الزوجات	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
عدم إخبار الزوجة بالزواج من أخرى	53	%21.2	35	%14
الزواج من أخرى دون رضا الزوجة الأولى	55	%22	39	%15.6
إقامة الزوجتين في نفس البيت	40	%16	20	%8
عدم قدرة الزوج على العدل بين الزوجات	60	%24	36	%14.4

9. الأسباب الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي في كثير من المجتمعات مسؤولاً إلى حد كبير عن المشكلات الأسرية، فالفقر أو البطالة يؤديان إلى نقص الموارد المادية مما يخلق المشكلات الأسرية التي تسبب لأفراد الأسرة الشعور بالقلق والخوف. ويشير مجموعة من الكتاب والباحثين في علم الاجتماع إلى أن العامل الاقتصادي يعد مسؤولاً عن بعض أنواع الانحرافات السلوكية كهروب رب الأسرة من مواجهة مسؤوليته إلى الإدمان على الخمر والمخدرات، أو الالتجاء إلى مزاولة أعمال لا يقرها القانون مما يعرضه للسجن في بعض الأحيان. وتظهر الخلافات المادية في الأسرة عندما تختلف اتجاهات الزوجين اتجاه الأهداف والمسؤوليات والأدوار الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك عدم قدرة الرجل على الإنفاق ببذخ في أمور لا تهمه من أزياء وكماليات، أو الحصول على أدوات منزلية حديثة، وبالرغم من عدم استطاعة الزوج على تحقيق ذلك، هذا كما أن بعض الأزواج يفضل الانفراد بمسؤولية العمل والإنفاق على الأسرة، وحصر الزوجة في تربية الأبناء والقيام بأعمال المنزل، في حين ترغب الزوجة في العمل خارج المنزل لتحقيق استقلالها الاقتصادي وطموحها الشخصي بما يضفيه عليها من مكانة اجتماعية وإحساسها بالثقة، ولا يمكن إنكار أن الدخل الإضافي للزوجة العاملة يعد أحد أسباب النزاع بين الزوجين لدى بعض الأسر في عدة حالات ومنها عندما تكون الأسرة في حاجة إليه وتمتنع الزوجة عن مواجهة احتياجات أسرتها، يطالب بعض الأزواج زوجاتهم العاملات بأن يساهمن بدخلهن كله في نفقات البيت على أن يترك لهن ما تبقى من دخل الزوج، بعد استئثاره بمصروف شخصي كبير، بعض الأزواج يأخذون دخل الزوجة، ويتولون هم أنفسهم الصرف على التزامات الأسرة، بعض الأزواج والزوجات لا يحترمون الارتباطات العادية للطرف الآخر نحو أهله، مما يثير الشجار بينهما.(الختاتنة، 2011).

فالأنفاق هو مسؤولية الرجل فالأسرة تحتاج إلى رجل يدير ميزانيتها ويحدد حاجاتها وطريقة الإنفاق فيها وينظم اقتصادها بشكل يحفظ كرامتها، ومن خلال الجدول نلاحظ أن (43%)

من إجمالي عينة المطلقات كان السبب الأول هو عدم قدرة الزوج على الإنفاق عليها وعلى أبناؤها من بين الأسباب الاقتصادية التي أدت لوقوع الطلاق، فحاجة الأسرة للشعور بالأمان الاقتصادي يوازي حاجتها للشعور بالسعادة والصحة، وإن انخفاض الموارد الاقتصادية للأسرة يؤثر على الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية وكما أن رب الأسرة عندما يفشل في إشباع حاجات الأسرة الأساسية فإنه يفقد الثقة بنفسة ويقع فريسة للمخاوف والقلق، كما أن الضغوطات المادية قد تدفع الزوج نحو مجموعة من الأنماط السلوكية تتجسد بالهروب من المسؤوليات الأسرية ومن ثم تؤدي إلى الطلاق.

ومن جانب آخر كان السبب الاقتصادي الأول بالنسبة لعينة المطلقين هو تبذير المطلقة والصرف على الكماليات وكانت النسبة هنا (33.2%) من إجمالي عينة المطلقين، فيشكو الكثير من المطلقين في هذا العصر من صرف الزوجات بدون وعي سواء على الأكل أو الشرب أو الملبس أو السفر والرحلات، الأمر الذي يشكل عبئاً ثقيلاً على عاتق الزوج وخصوصاً إذا كان من أصحاب الدخل المحدود، ثم تنشأ الخلافات، ثم تنشأ الخلافات بين الأزواج إذا حاول الرجل أن يضع حدوداً لتبذير الزوجة، فحياة الرجل مع المرأة المبذرة حلقة تعذيب مستمرة للرجل فهو يرى أن عرق جبينة ينثر بلا وعي مما يؤدي إلى مشكلات خطيرة تؤثر على الأسرة. مما يجعل الديون تتراكم على كاهل الزوج من أجل تلبية حاجات زوجته المبذرة وبالفعل هذا ما أكدته الدراسة الميدانية أن السبب الاقتصادي الثاني هو تراكم الديون على المطلق وتقاربت النسبة هنا مع السبب الأول وبلغت (30.4%) من إجمالي عينة المطلقين، فهو نتيجة طبيعية لتبذير الزوجة وهنا لا يجد الرجل إلا حلاً واحداً يخلصه من هذه المعانة سوى الطلاق. ومن ثم يأتي السبب الثالث أنه يوجد فارق بين المعيشة في بيت أهل الزوجة فهي قد تكون تنتمي لأسرة ميسورة وتعودت على الصرف بدون مراعاة للأموال.

بخل الزوج، فالبخل صفة يبغضها خالق الكون، وقد يكون البخل صفة سببها التربية الخاطئة، ولا علاقة لها بالفقر أو الثراء، ويعد واحد من عيوب الشخصية التي يتصف بها البعض نتيجة لظروف نفسية، وأحياناً قد تكون بسبب عوامل وراثية، ويرجع البعض سببه إلى ضعف الشخصية أو ضعف القلب. وغالباً ما يكون الشخص البخيل مادياً بخيلا في العطاء العاطفي والمعنوي إذ يعود البخل إلى حب الاستحواذ على الأشياء المادية وتملكها، والحرص الشديد على الماديات، ما يؤثر على غرائز الإنسان جميعها مثل الطعام، الشراب، الجنس، ثم السكن، والشعور بالأمان، فالعلاقات الانسانية مع الآخر، وعلى رأسها العلاقات مع الزوج، سواء العلاقات الأسرية أو الحميمية، ومن خلال بيانات الجدول اشارت (30.8%) من إجمالي عينة المطلقات أن من بين الأسباب المادية التي أدت للطلاق هو بخل الزوج والشح، كما يتبع ذلك استنزاف اموال الزوجة وانفاقها على النزوات الخاصة بنسبة (20%)، وطمع الزوج في أموال الزوجة ورغبة في الاستحواذ عليها بنسبة (16%) من إجمالي عينة المطلقات. عدم التكافؤ المادي بين الزوجين ارتفعت النسبة لدى عينة المطلقات وبلغت (33%) فعدم التكافؤ المادي من الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث شرخ في العلاقات الإنسانية بين الزوجين خاصة عند ارتفاع الدخل الشهري للزوجة عن الزوج، فتمثل هذه النقطة نوع من الحساسية الشديدة بالنسبة للرجل، المسؤول الأول عن الزوجة والأبناء، وكل احتياجات المنزل وإن كان الاتفاق أن مالها لها، ولن تشارك به في المنزل، مما يخلق حالة من عدم الرضا والاستقرار النفسي لدى الطرفين، كما أوضح (31%) من إجمالي عينة المطلقات أن السبب هو وجود فارق في المعيشة بين بيت أهل الزوجة والمعيشة مع الزوج.

جدول رقم (17) الأسباب الاقتصادية

الأسباب الاقتصادية	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
عدم القدرة على الإنفاق على الزوجة والأبناء	108	%43	36	%14.4
عدم التكافؤ المادي	83	%33	40	%16
يوجد فارق في المعيشة بين بيت أهل الزوجة والمعيشة مع الزوج	78	%31	54	%21.6
على الزوج الكثير من الديون	63	%25	76	%30.4
تبذير المطلقة والصرف على الحاجات الثانوية	-	-	83	%33.2
بخل وشح الزوج	77	%30.8	-	-
منع الزوجة من العمل	74	%29.6	29	%11.6
استنزاف أموال الزوجة وإنفاقها على النزوات الخاصة	50	%20	-	-
طمع الزوج في أموال الزوجة ورغبة في الاستحواذ عليها	42	%16	-	-

10. النفور وعدم الاقتناع بالآخر:

تساوت النسبة بين المطلقين والمطلقات في السبب الذي يشير إلى الملل من الحياة الزوجية حيث بلغت (41.21%) من إجمالي العينة والملل مرض من أمراض المدنية كما يقول علماء الاجتماع، والملل يصيب الجميع ويعاني منه الزوج والزوجة العاملة وربة البيت ومبعث الملل وتيرة الحياة الواحدة ويجب أن ننتزع أنفسنا من دوامة الحياة ونجددها بتعلم مهارات جديدة ويرتبط بذلك حب الحياة والتفاؤل، وعدم النظر للحياة من وجهها المظلم، ثم جاء السبب الآخر وبنسبة عالية عند المطلقات وهو اعتبار الزواج غلطة يجب تصحيحها وسوء الاختيار وبلغت نسبتهن (45.6) من إجمالي العينة، أما المطلقين فبلغت نسبتهم (30.8) من إجمالي عينة المطلقين، ثم جاء السبب الآخر وهو أن الزوج يقلل من شأن الآخر أمام الآخرين وارتفعت النسبة لدى عينة المطلقات وبلغت (35.60) أما المطلقين فبلغت نسبتهم (22.8) من إجمالي عينة المطلقين.

جدول رقم (18) أسباب متعلقة بالنفور وعدم الاقتناع بالآخر

أسباب متعلقة بالنفور وعدم الاقتناع بالآخر	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
اعتبار الزواج غلطة يجب تصحيحها (سوء الاختيار)	114	%45.6	77	%30.8
اعتبار الزوج مثل الأخ لأنه من الأهل	27	%10.80	12	%4.8
اشعارك بأن الزواج منك كان مفروضا عليه	62	%24.80	45	%18
الملل من الحياة الزوجية	103	%41.21	103	%41.21
تقلل من شأنك أمام الآخرين	89	%35.60	57	%22.8
الادعاء بأن شكلك تغير إلى الأسوأ	66	%26.40	-	-

11. الأسباب النفسية:

إن الحالة النفسية للزوجين غالباً ما تظهر على شكل سلوكيات وانفعالات تكون غالباً موجهه نحو أفراد الأسرة، فهو من المؤكد أنه يؤدي إلى ردود أفعال سلبية وعكسية فقد يولد غضباً، أو احباطاً، بل وإحساساً بالكراهية أو أي احاسيس سلبية أخرى، مما يؤدي إلى مشاكل بين الزوجين، وإلى العنف أحياناً، فيتضح من بيانات الجدول رقم (19) أن عصبية المزاج هو السبب الأول في حدوث الطلاق من الناحية النفسية، فأشارت (56.8%) من إجمالي عينة المطلقات بأن أزواجهن كانوا عصبي ومتقلب المزاج، كما أشار (47.2%) من إجمالي عينة المطلقين بأن طليقاتهم كانوا يتصفون بالعصبية وتقلب المزاج، ولا شك أن المزاج العصبي يؤثر بشكل كبير على تفاعل الأفراد فيما بينهم خاصة في العلاقات الاجتماعية، فتبدو أكثر ضعفاً وتنافراً، وتتفاقم تلك التأثيرات على الأسرة الواحدة إذا كان أحد طرفيها هو العصبي، فتذوب العلاقات الحميمة في لحظة

الغضب والعصبية، وتنتهي مشاعر الود والمحبة ويزول التفاهم والنقاش، ويحضر الاستبداد والقهر والعنف على طبيعة العلاقات الأسرية. ثم جاء السبب الآخر وهو بدرجة عالية أيضاً قلة الصبر وعدم الرضا وكانت النسبة لدى المطلقين بنسبة أعلى وبلغت (54%) من إجمالي العينة وتقاربت مع المطلقات حيث بلغت (47.6) من إجمالي المطلقات، وينتج عنه إحساس الفرد بالسخط من الواقع الذي يعيشه وعدم وجود طموح، ثم جاء بعد ذلك السبب عدم اتزان الزوج من الناحية النفسية والعقلية، وارتفعت بصورة كبيرة لدى المطلقات وبلغت نسبتهن (28.8) وانخفضت بصورة كبيرة لدى عينة المطلقين حيث بلغت (8.8) من إجمالي العينة، ثم جاء السبب انطواء الزوج وتشاؤمه وأخيراً معاناة الزوج من مرض أو اضطراب نفسي.

جدول رقم (19) الأسباب النفسية

الأسباب النفسية	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
معاناة الزوج (ة) من مرض أو اضطراب نفسي	44	%17.6	23	%9.2
انطواء الزوج (ة) وتشاؤمه (ها)	65	%26	35	%14
عدم اتزان الزوج (ة) من الناحية النفسية والعقلية	72	%28.8	22	%8.8
عصبية المزاج لدى الزوج (ة)	142	%56.8	118	%47.2
قلة الصبر وعدم الرضا	119	%47.6	135	%54

12. الأسباب المتعلقة بوجود الأبناء:

يعد إنجاب الأبناء مؤشراً على استقرار الحياة الزوجية، حيث يشعر الزوج بأبوته من خلاله، كما تشعر الأم بأمومتها، وعلى الرغم من ذلك فإن إنجاب الأبناء ونتيجة لافتقار الزوجين لمهارات التعامل مع الطفل، فغالباً ما يشكل وجود الأبناء مشكلة للزوجين حول كيفية التعامل معه، ورعايته من ناحية، وتأثير وجوده بينهما من ناحية أخرى. وتوضح بيانات الجدول أن السبب الأول في الطلاق بالنسبة لعينة المطلقين هو عدم قدرة الزوجة على التوازن بين متطلبات الأبناء ومتطلبات الزوج الشخصية فبلغت نسبتهم (43.9%) من إجمالي عينة المطلقين والمطلقات الذين لديهم أبناء، أما عينة المطلقات فبلغ (39.45%)، فالزوج لا يتنازل عن حقوقه مع وجود الأبناء فيرى الزوج أن زوجته لم تعد تهتم به وأنها منشغلة كثيراً برعاية أطفالها والاهتمام بهم، أما السبب الثاني وهو قريب جدا في النسبة لدى عينة المطلقين هو عدم تحمل الزوجة لمسؤولية الأبناء وإهمالهم فكانت النسبة (42.2%) فهي قريبة جدا من نسبة السبب الأول فهذه المرأة مهملة للزوج وكذلك هي مهملة للأبناء وكان هذا السبب الأول لعينة المطلقات وهو عدم تحمل الزوج لمسؤولية الأبناء وإلقاء كل المسؤولية على عاتق المرأة، كما تشير بنفس النسبة من عينة المطلقات أنها في المقابل فهي أهملت زوجها بعد إنجاب الأبناء وذلك نتيجة تغير الأدوار وزيادة الأعباء الملقاة على كاهلها. وتقاربت النسبة هنا وفي هذا السبب مع نسبة عينة المطلقين فأوضح (37.2%) بانهم كانوا يعانون من إهمال الزوجة لهم بسبب إنجاب الأبناء فالإنجاب يحدث تغيرات فسيولوجية لدى الزوجة تمنع الزوج من تلبية رغباته، كما يشعر الزوج أن الطفل يشاركه متعته السابقة ووقته وراحته وهدوءه. ثم جاء بعد ذلك إهمال الزوجة لنفسها بعد الإنجاب كما عبر (31.7%) من إجمالي عينة المطلقين وما نسبته (26.6%) من إجمالي عينة المطلقات، يعتبر إهمال الزوجة في مظهرها وزينتها ورائحتها تمثل عوامل رئيسية في فتور الحب بين الزوجين فبعد مرور بضع سنوات على زواجهما وإنجاب الأطفال وانشغال الزوجة بالأولاد وتربيتهم ورعايتهم مما يقلل اهتمامها بزوجها ورعايته.

جدول رقم (20) أسباب متعلقة بوجود الأبناء

أسباب متعلقة بوجود الأبناء	عينة المطلقات		عينة المطلقين	
	العدد	%	العدد	%
إهمال الزوج بعد إنجاب الأبناء	86	%39.45	67	%37.2
إهمال المرأة لنفسها بعد الأنجاب	58	%26.6	57	%31.7
عدم تحمل الزوجة / الزوج لمسؤولية الأبناء	86	%39.45	76	%42.2
عدم القدرة على التوازن بين متطلبات الأبناء ومتطلبات الزوج الشخصية	82	%37.6	79	%43.9

الخلاصة وأهم الاستنتاجات:

بناء على ما سبق نستطيع القول بأن ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية الجديرة بالاهتمام لأنها تؤثر على أداء الأسرة لمهامها وتؤثر على تكوينها الداخلي، واستقرارها الاجتماعي، كما أنها مصدر المسئولية الاجتماعية المناطة بالأسرة لإنتاج أجيال مفيدة اجتماعيا وتعي واجباتها الاجتماعية والمستقبلية. ولكن بسبب الطلاق الذي قد يؤدي إلى تفكك الأسرة، وإلى الانحرافات الإجرامية والأخلاقية المترتبة على هذه المشكلة معقدة الجوانب، ومع أنها تتطلب الحل السريع لأن لها آثاراً سلبية على الرجل والمرأة والأطفال إلا أنها في بعض الأحيان يكون حلاً ايجابياً لاسيما عند استحالة استمرار الحياة بين الزوجين وتمثلت أهم النتائج المتعلقة بالأسباب التي أدت للطلاق في الأسباب الآتية:

1- إن أول سبب في عينة المطلقات والمطلقين في حدوث الطلاق هو الأسباب العاطفية حيث بلغت النسبة لدى عينة المطلقات (54%)، أما عينة المطلقين فكانت النسبة (44.45%).
2- وتمثل السبب الثاني في عينة المطلقات هو الأسباب الأخلاقية والدينية بنسبة (41%). أما السبب الثاني في عينة الذكور فتمثل في وجود الأبناء وإهمال المرأة لحقوق زوجها بعد الإنجاب بنسبة (38.75%).
3- وتشير النتائج أن السبب الثالث في حدوث الطلاق لدى عينة المطلقات هو وجود الأبناء وإهمال الزوجة لحقوق زوجها بنسبة (35.78%)، أما عينة المطلقين فتمثل السبب الثالث في الأسباب الدينية بنسبة (31.6%).
4- وأظهرت الدراسة أن السبب الرابع في حدوث الطلاق لدى عينة المطلقات هو الناحية النفسية بنسبة (36%). أما عينة المطلقين فتمثل السبب الرابع في التدخل الشديد من قبل أهل الزوجين في شؤونهم الأسرية بنسبة (29%).

المراجع:

أبو العلا، رويدا السيد (2013)، الطلاق المبكر، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر.

جامع، محمد نبيل (2010)، علم الاجتماع الأسري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

الجنابي ،عائدة سالم (1983) ،المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، الجمهورية العراقية.

الحبسي، مياء حمود (2010)، النزاعات الأسرية كما تعكسها قضايا الأحوال الشخصية، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط سلطنة عمان.

الحراقي ، نورية (2005)، أسباب الطلاق بين الكويتيين حديثي العهد بالزواج ، المجلد الحادي والعشرين، العدد الثاني، كلية التربية – جامعة الكويت ، الكويت.

حسن ، محمد صديق محمد (2001)، ظاهرة الطلاق ودور التربية في الحد منها ، مجلة التربية – قطر ، العدد135،136، ص3653 ، قطر.

الختاتنة، سامي، أبو أسعد أحمد عبداللطيف (2011) ، سيكولوجية المشكلات الأسرية، دار المسرة، عمان، الأردن.

الخشاب، سامية مصطفى (1993) ، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية، مصر.

رمضانة، مريم (2014)، الطلاق في تونس: الأسباب والدوافع، رسالة ماجستير كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة تونس، تونس.

الزراد، فيصل محمد، عطوف محمد ياسين (1987)، ،دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار القلم،دبي، الامارات العربية المتحدة.

السويدي، محمد عيسى وآخرون (1990)، المطلقات في دولة الإمارات العربية المتحدة.. دراسة اجتماعية إحصائية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إدارة الرعاية الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.

عارف، محمد (1981)، المجتمع بنظرة وظيفية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة .

عفيفي، عبدالخالق محمد (2011) ، بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

الغانم، كلثم (1998) ، ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري.. " دراسة ميدانية" ، الطبعة الأولى ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية بجامعة قطر.

اللجنة الوطنية للسكان (2007)، المرأة والرجل في سلطنة عمان: صورة إحصائية، المكتب الفني، وزارة الاقتصاد الوطني.

المجالي، قبلان (2000)، أسباب الطلاق في محافظة الكرك الأردن: دراسة ميدانية، مجلة مركز البحوث التربوية، العدد الثامن عشر، قطر.

مرسي، صفاء اسماعيل (2008)، الاختلالات الزوجية، إثراك للطباعة والنشر و.توزيع، جمهورية مصر العربية.

مرسي، كمال إبراهيم (2008)، الأسرة والتوافق الأسري، دار النشر للجامعات،.دولة الكويت.

المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات (2003)، الأسباب المؤدية إلى الطلاق، سلسلة الدراسات الميدانية رقم (3)، محافظة غزة: فلسطين.

النبلاوي، عايدة فؤاد (1991)، ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي: دراسة أنثربولوجية في إحدى القرى المصرية، رسالة دكتواره غي منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة..

نعيم، سمير أحمد (2006)، النظرية في علم الاجتماع، دار هاني للطباعة والنشر، مصر.

وزارة الاقتصاد الوطني (2003)، تقرير التنمية البشرية: عمان 2003، سلطنة عمان.

وزارة الاقتصاد الوطني (2008)،الكتاب الإحصائي السنوي، سلطنة عمان.

وزارة الاقتصاد الوطني (2009)، الكتاب الإحصائي السنوي، سلطنة عمان.

وزارة العدل (2008) ،الكتاب الإحصائي السنوي، سلطنة عمان.

وزارة العدل (2002)، الكتاب السنوي، سلطنة عمان.

وزارة العدل ، 2009،الكتاب الإحصائي السنوي، سلطنة عمان.

Dronkers, J., Kalmijn, M., & Wagner, M. (2006). Causes and consequences of divorce: cross-national and cohort differences, an introduction to this special issue. European Sociological Review, New York.

John Stweart (2000), The Family in A changeable Word , Roth and Macpublished, London.

Jalovaara, M. (2003), The joint effects of marriage partners' socioeconomic positions on the risk of divorce, Demography, 40(1).

Wassilions Fathenakis (1995), Changes Among Family in Europe and The Future of Early Childhood Education, Journal Announcement, Germany.

****